الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

27 **جماد الاول** 1436 –18 **مارس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9
حقوق الإنسان فى العالم	32

بعد صور ومعلومات عن تعذيبها على يد والدتها العراقية

"حقوق الإنسان" توجه بتقصي حالة الطفلة المعنفة "نورة"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://sabq.org/mx1gde

بدر العتيبي- سبق- حائل:
وجّه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، بالبحث والتأكد من صحة المعلومات المتداولة حول وضع الطفلة المعنفة "نورة"، مشيراً إلى العزم على توفير الحماية للطفلة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية، وذلك على خلفية تداول معلومات وصور عبر مواقع التواصل.
وقال الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد الفاخري لـ "سبق": "الجمعية تتابع ما نشر في مواقع التواصل الاجتماعي حول وجود طفلة تتعرض للعنف على يد والدتها وستتحقق من صحة ذلك".
وأضاف: "تعذيب الأطفال بأي شكل سواء لفظياً أو جسدياً أو نفسياً أو من خلال الحرمان من التعليم أو تمكين الطفل من قيادة السيارة وغير ذلك، يعتبر من الجرائم التي يعاقب عليها القانون وفقاً لنظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل".
وأردف: "المملكة حريصة على سنّ الأنظمة الكفيلة بحماية الطفل والحفاظ على حقوق وهي من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية حقوق الطفل والتي تضمنت العديد من الحقوق للأطفال في جميع مراحل عمرهم بما يضمن حفظ كرامة الطفل من أي استغلال أو تجاوز أو تعامل لاإنساني".
وكانت معلومات قد انتشرت عن تعرض الطفلة للتعذيب على يد والدتها العراقية التي حصلت على الجنسية السعودية مؤخراً، ودأبت على ضربها بالسلاسل وتعنيفها لأن ولادتها تزامنت مع سقوط العاصمة العراقية بغداد.

• حقوق الإنسان" بالمدينة تصدر6 توصيات لحماية حقوق المرأة

التنسيق بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني أبرز ها

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

عادل الحملي - المدينة المنورة
أوصى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة بعدة توصيات لحماية حقوق المرأة نصت على ضرورة التكاتف والتنسيق بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتفعيل القوانين الداعمة لحماية حقوق المرأة، وضرورة تخليص المجتمع من العادات والتقاليد التي تحرم المرأة من حقوقها الشرعية والنظامية وذلك من خلال برامج توعوية وإعلامية موجهه للمجتمع، جاء ذلك خلال حلقة النقاش التي عقدت بمقر فرع الجمعية بمشاركة ممثلين وومثلات من عدة جهات وهي مديرية الشرطة والإشراف الاجتماعي وإدارة السجون والشؤون الصحية وكلية الحقوق بجامعة طيبة

إضافة إلى ممثل من مؤسسات المجتمع المدني، حيث هدفت حلقة النقاش إلى تسليط الضوء على دور الجهات الحكومية والحقوقية تجاه قضايا حقوق المرأة وإيجاد آلية مشتركة لتعزيز حماية حقوق المرأة.
كما أوصى فرع الجمعية بإيجاد تعاون مشترك مع إدارة حقوق الإنسان بإدارة الشؤون القانونية بشرطة المنطقة، وتعزيز دور المؤسسات التعليمية في نشر الوعي الثقافي الإسلامي بحقوق المرأة، إضافة إلى تطوير قدرات الموظفين في القطاعات المهنية العاملة على تقديم الخدمات للنساء وزيادة تأهيلهم لتقديم خدمات تنسجم مع المعايير الحقوقية وأكثر تحسساً لتلبية احتياجات النساء في التمكين الحقوقي من خلال إقامة الدورات التدريبة القانونية، وترسيخ أسس العمل المتكامل بين القطاعات (حقوق الإنسان ومديرية الشرطة والشؤون الاجتماعية والشؤون الصحية) لتحقيق الهدف الأسمى في توفير الحماية للنساء.
من جانبه قالت المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شرف القرافي: إن هناك ظروفًا تحجب المرأة من الاستفادة من الحقوق المتاحة لها في المجتمع تكون خاصة بجهلها بهذه الحقوق وعدم معرفتها بالجهات الحقوقية والقضائية الموجودة أو بسبب النظرة التي خلفتها أيديولوجية الموروث الاجتماعي السلبي، وأضافت: إن المملكة لم تألُ جهدًا في إيلاء قضايا المرأة جل الاهتمام والرعاية الكريمة، حتى غدت المرأة السعودية نموذجًا رياديًا إذ وفرت للمرأة الحماية الاجتماعية القانونية وأرست مبدأ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وعززت من وجودها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتشارك في مسيرة التنمية، فنالت حقوقها في التعليم والالتحاق بالدراسات في كافة المؤسسات التعليمية والتساوي في فرص المشاركة في الأنشطة والحق في العمل والحق في الضمان الاجتماعي وتشجيع توفير الخدمات الاجتماعية المساندة، ومدنيًا لا تمييز بينها وبين الرجل فهي تتمتع بالحقوق كافة وتؤدّي الواجبات كافة، والنجاح الذي حقّقته في كل المواقع مؤشر على قدرتها على النجاح.

د. الحسين: حقوق الإنسان في المملكة تراعي جانب حرية الرأي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030956

حائل - خالد العميم

أكد معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين أن الدين الإسلامي حفظ حقوق الإنسان منذ عام 632 ميلادي، ولكنّها لم تُعرّف في الإسلام بهذا المسمى، بل كانت من ضمن سلوكيات الفرد المسلم وأمور يؤمن بها بعدما رسم النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع المعالم الرئيسية والإطار العام الناظم لحقوق الإنسان حيثما كان، وفي أي زمان بعدما حدد نبينا الكريم حرمة سفك الدماء، وحرمة مال الإنسان، ولا محاباة ولا تفضل، ولكم في القصاص حياة، وإعلان حقوق المرأة، والقضاء على كافة أشكال التمييز.

وأشار الدكتور الحسين في اللقاء المفتوح مع منسوبي جامعة حائل وطلابها وطالباتها بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان تحت عنوان "حرية الرأي والتعبير حق ومسؤولية" والذي نظمته جامعة حائل على مسرح كلية المجتمع في المدينة الجامعية يوم أمس إلى أن حفظ الدين الإسلامي لحقوق الإنسان أعطى أبعاداً كثيرة في حياة الفرد المسلم، حتى خرج العديد من المبدعين من المسلمين في شتّى العلوم والمعارف في ذلك العصر، كما أن الإسلام جعل من حقوق الإنسان واجبات يُعاقب المقصر في أدائها.

وحول دور المملكة في حفظ حقوق الإنسان، شدد د. زيد الحسين أن للمملكة مواقف خاصة في منع الازدراء بالأديان والرسل واستجابت الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لطلب المملكة وستناقش ذلك، وكما سعت المملكة إلى منع مشروع طُرح عن حقوق المثليين، ودعت المملكة إلى جمع الأصوات لرفضه لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية والفطرة الإنسانية السوية، وفي إسهامات المملكة الدائمة دانت المملكة الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية وانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني أمام مجلس حقوق الإنسان.

وعلى الصعيد المحلي، أكد الدكتور زيد الحسين أن هيئة حقوق الإنسان تستقبل جميع الشكاوى من الموظفين والطلاب ضد القطاعات التي يعملون بها، وتسعى دائماً لرفع الظلم عن المظلوم، كما أنها تراقب أداء الجهات الحكومية، مشيراً إلى أن حقوق الإنسان في المملكة تراعي جانب حرية الرأي وعدم التجريح في الكلمة ضد الطرف الآخر وأن مثل هذه القضايا هي موضع اهتمام جهات عديدة في المملكة.

وأجاب الدكتور زيد الحسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان على أسئلة الحاضرين والحاضرات، وأكد أن ملف الأخطاء الطبية مفتوح ويُناقش لدى هيئة حقوق الإنسان مع المسؤولين في وزارة الصحة، والعديد من الملاحظات على مستشفيات الوزارة، وحول جريمة تأجير العاملة المنزلية، أفاد الدكتور الحسين بأنه أنشأت المملكة لجنة وطنية دائمة لمكافحة الإتجار بالأشخاص تختص بمتابعة أوضاع الضحايا وتتألف من عدد من الجهات الحكومية بالمملكة، ولها اجتماعات شبه أسبوعية ونفذت أحكام ضد المنتهكين لحقوق الإنسان، وحول الجدال الحاصل في مواقع التواصل الاجتماعي والتجريح بالأشخاص أكد بأن هيئة حقوق الإنسان ناقشت موضوعات الطبع والنشر والأخلاقيات المرتبطة بالكلمة، كما أن الشريعة الإسلامية لم تترك فراغا في هذا الأمر، والقوانين بالمملكة تكفل حفظ حق المعتدى عليه وأخذه له.

سحب • معنّفة حائل" من أمّها بقوة الحماية الاجتماعية

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/03/18/1312905

تدخل قصة المعنّفة الحائلية «نورة الرشيدي»، اليوم، فصلاً معقّداً بعد قرار إدارة الحماية الاجتماعية في المنطقة سحب الطفلة من والدتها. الفصل الجديد أسسته الباحثة الاجتماعية المشرفة على حالة الصغيرة أمس، بعد ثبوت تعرض الصغيرة للتعنيف من والدتها المصابة بـ «السيكوباتية». وقال مدير الحماية الاجتماعية في حائل فهد العتيبي لـ «الشرق» إن حالة الأم تحتّم «حل الأمور بشكل ودي لضمان عدم تفكك الأسرة».

وأضاف العتيبي أن الطفلة تبلغ من العمر 13 سنة وتدرس في الصف الأول المتوسط، مؤكداً أن الاختصاصية الاجتماعية تتابع الطفلة بشكل مستمر عن طريق الزيارات والتواصل مع المرشدة الطلابية في المدرسة والاستفسار عن حالتها في حال تغيبها عن المدرسة.

العتيبي لـ الشرق: الأم مصابة بالسيكوباتية.. والأب توفي منذ شهر

«الحماية الاجتماعية» تسحب الطفلة نورة الرشيدي من والدتها.. اليوم

الدمام – ياسمين آل محمود

قررت إدارة الحماية الاجتماعية بحائل، سحب الطفلة نورة الرشيدي من والدتها اليوم، وذلك بعد زيارة قامت بها الباحثة الاجتماعية المشرفة على حالتها لها أمس، وتأكيدها بأن الطفلة تعرضت للتعنيف من والدتها.

وكشف مدير الحماية الاجتماعية في مدينة حائل فهد العتيبي لـ «الشرق»، عن وفاة والد الطفلة الثمانيني «عسكري متقاعد» قبل شهر، مبينا أن التقارير الطبية تؤكد أن الأم مصابة بالسيكوباتية، وقال «لابد من حل الأمور بشكل ودي لضمان عدم تفكك بقية أفراد الأسرة، وأشقاء نورة هم مبارك وعبدالله وكفاح وبسمة وفرح».

وذكر أن الأسرة تتلقى دعما مكافأة من الضمان، بالإضافة إلى تغيير كامل لأثاث منزلهم في حي البادية ودفع إيجاره سنويا، مبينا أن الطفلة لم تخضع لجلسات علاج نفسية بسبب رفض الأم «عراقية الأصل».

وأوضح العتيبي أن الطفلة تبلغ من العمر 13 سنة وتدرس في الصف الأول المتوسط، مؤكداً أن الاختصاصية الاجتماعية تتابع الطفلة بشكل مستمر عن طريق الزيارات والتواصل مع المرشدة الطلابية في المدرسة والاستفسار عن حالتها في حال تغيبها عن المدرسة.

وقال إن الصورة المتداولة للطفلة نورة ليست لها أو أنها قديمة جداً بحسب أقوال القسم النسائي التابع للحماية بعد رؤيتهم لها، وأضاف «القضية المثارة في مواقع التواصل قديمة منذ عام 1430هـ، والحماية منذ ذلك الحين تتابع الحالة، وتمت زيارتها قبل أسبوعين من قبل الباحثة الاجتماعية التابعة للحماية».

وأبدى العتيبي استغرابه مما أثير في مواقع التواصل عن رفض الجهات المختصة التجاوب مع وضع الطفلة، وقال «جميع الشكاوى تقبل من أي شخص كان سواء أكان جارا أو تعليما أو شرطياً».

من جهتها، أكدت مدير هيئة حقوق الإنسان في حائل فاطمة الشمري لـ «الشرق»، أن الهيئة استقبلت الشكوى في حينها، وتم التحري عنها وفي خلال يومين تم رفعها إلى دار الحماية كونها الجهة التنفيذية التي يحق لها دخول المنزل ومباشرة الحالة وتقييم وضع الأسرة، وقالت «حقوق الإنسان جهة إشرافية تتابع حالات العنف وتتواصل مع جهات الاختصاص».

وأشارت إلى تعاون الحماية وتصرفها السريع مع القضية، مبينة أنها تواصلت مع مدير دار الحماية أمس، وأخبرها أن الفتاة بخير وليست في المستشفى، مبدية امتعاضها من إثارة القضية بعد أن استتبت الأمور وأُخذت التعهدات على الأم بعد أن ثبت تعرض الفتاة لتعنيف لفظي وجسدي.

في السياق، قال المستشار القانوني أحمد المحيميد، إنه يجب سحب الحضانة فوراً من الحاضن سواء كان سليما أو مريضا نفسيا في حال ثبوت تعرض الطفل للأذى، وتنتقل الحضانة للعم أو الخال أو أي قريب من الدرجة الأولى يوفر للطفل الحماية المطلوبة، وفي حال تعذر ذلك يمكن نقل الفتاة إلى دار الحماية، مبينا أن المستشفى لا يقبل بخروج المعنف إلا باستلامه من قبل دار الحماية حفاظاً على سلامته. وأكد المحيميد عدم صحة ما يتردد عن عدم قبول البلاغ من محيط الشخص المعنف، ويُقبل على الفور بحسب لائحة الحد من الإيذاء، ويتم التحقق من الحالة والتحرك على الفور.

والدة نورة منعتها وشقيقاتها الثلاث من الذهاب إلى المدرسة

تروي الزميلة خلفة الشمري، أحداثاً عايشتها بالقرب من الطفلة نورة الرشيدي، وذكرت أن والدتها قامت بعد وفاة والدها بمنع شقيقات نوره الثلاث «كفاح، وبسمة، وفرح»، من الذهاب إلى المدرسة، إضافة إلى نورة. وقالت «قبل 9 سنوات تقريباً سكن أشخاص بالقرب من منزلنا، وكنا نسمع يومياً في منتصف الليل صراخ طفلة، ولا نعلم ما هي المشكلة، وفي أحد الأيام جاءتني ابنة أخي لتخبرني، وهي مذعورة، أن والدة نورة «جارتنا» ضربتها في الشارع حتى خرج من جسدها الدم، وتركتها مرمية في الشارع». وأضافت «لم أصدق كلامها، وتوقعت أنه ضرب عادي من أم لابنتها، وخرجت مع ابنة أخي للمكان الذي حدث فيه الضرب، وشاهدت نورة تنزف دماً، وقد كسرت جمجمتها، إضافة إلى وجود كدمات بالغة في جسدها، فأخذتها معي إلى منزلنا، وألبستها ملابس ابنة أخي لأنها في عمرها». وأوضحت الشمري أن والدة نورة حين علمت بذلك أخذت تضرب الباب بقوة، وتطلب طرد نورة إلى الشارع، وأن لا نتدخل في شؤونها، وبعد رفضنا ذلك، قامت بإبلاغ الشرطة عن أخي، فطلبت من نورة أن ترفض الذهاب مع والدتها، لكنها من شدة الخوف رضخت لطلب والدتها ورجعت معها. وأضافت «بعدها انتقلت إلى منزل قريب من بيتنا السابق، ولاحظت استمرار تعنيف الفتاة، فطلبت من مديرة المدرسة «الابتدائية العشرون» بضرورة التوجيه، والإرشاد، فتم التحقيق معها، وبعدها رُفعت القضية إلى الإمارة، والشؤون الاجتماعية، لكن الأم كررت تعنيف طفلتها، واستمرت قضية نورة 10 سنوات». وذكرت الشمري، أن نورة جلست مدة أسبوع في حماية مديرة المدرسة «الابتدائية العشرون».

هيئة عسير تحتفل باليوم العربي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150318/Con20150318759594.htm

عبدالله القحطاني (أبها)

احتفلت هيئة حقوق الإنسان بعسير باليوم العربي لحقوق الإنسان تحت شعار «حرية الرأي والتعبير .. حق ومسؤولية»، وذلك بالتعاون مع كلية ابن رشد للعلوم الإدارية. وخلال البرنامج قدمت عايدة عبدالله الغامدي مدربة برامج وزارية وتربوية بإدارة التعليم ورقة عمل تضمنت العديد من المفاهيم الرئيسية حول أساسيات حرية الرأي والتعبير، وطرحت طالبات الكلية العديد من الأسئلة التثقيفية حول المفهوم الذاتي للمتلقي عن المقصود بحرية الرأي والتعبير في صورة أشبه بالعصف الذهني.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"نزاهة" ترفع إلى "جهات عليا" 8 مشاريع استراتيجية جديدة تعنى بالرقابة لإقرارها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - هليل البقمي

علمت «الحياة» أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» تقدمت بطلب إلى جهات عليا لإقرار ثمانية مشاريع استراتيجية جديدة تمثل مبادرات نوعية للهيئة خلال الفترة المقبلة، إذ تتضمن المشاريع الجديدة برنامج المراجعة الهيكلية والنظامية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وبرنامجاً لمتابعة المشاريع التنموية الكبرى والرقابة على تنفيذها.

وكشفت مصادر مُطلعة لـ«الحياة» عن أن مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في صدد درس عدد من التوجهات التي تقدمت بها «نزاهة» المُنشأة قبل أربعة أعوام، تمهيداً لإقرارها، مضيفاً: «يأتي في مقدم هذه المشاريع برنامج يهدف إلى تعزيز المكانة والسمعة الدولية للمملكة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، وآخر يُعنى بالمبادرات الوطنية الرائدة في هذا المجال». وأشارت المصادر إلى أن الهيئة ستستعين ببيوت خبرة محلية ودولية لتنفيذ هذه التوجهات، التي تشمل برامج متابعة إصدار الأنظمة واللوائح المعززة للنزاهة ومكافحة الفساد، والعمل على تنفيذها بعد صدورها.

وأفادت بأن من ضمن المشاريع الجديدة برنامجاً خاصاً بالتعاون والرقابة، ومشروعاً مخصصاً للرقابة الإلكترونية، مبينة أن من ضمن الاستراتيجيات المزمع تنفيذها تعزيز المشاركة المجتمعية لتعزيز النزاهة. وتزامن حديث المصادر مع انتهاء المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، الذي نظمته «نزاهة» في الرياض خلال اليومين الماضيين، وشهد مشاركة شخصيات رقابية محلية ودولية، والذي كشفت «نزاهة» من خلاله عن أن الجهات الحكومية كافة ملزمة بإعداد إحصاءات وتقارير دورية عن مشكلة الفساد، تتضمن حجم المشكلة وأسبابها وأنواعها، والحلول المقترحة، وتحديد السلبيات والصعوبات التي تواجه تطبيق الأنظمة.

وأفادت بأن هناك قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، تشمل رصداً للبيانات والإحصاءات، وتوضّح حجم مشكلة الفساد في المملكة، مع إبراز أسبابها وآثارها، مؤكدة أن ظهور صور ووسائل حديثة للفساد يتطلّب مراجعة وتقويماً مستمرين للسياسات والخطط والأنظمة والبرامج والإجراءات المتعلّقة بمكافحة هذه المشكلة. وتحدث أحد مسؤولي «نزاهة» خلال المؤتمر عن تلقي حساب إبراء الذمة، الذي أنشأته الحكومة السعودية عام 2006، أكثر من 284 مليون ريال، لافتاً إلى أن الفساد مرتبط في بعض صوره بالأنشطة الإجرامية، وخصوصاً الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

وبينت أن عدد البلاغات التي تلقتها الهيئة خلال أربعة أعوام وصل إلى 22035 بلاغاً، منها 6905 بلاغات ضمن اختصاص الهيئة، و15130 بلاغاً لا تدخل ضمن اختصاصها.

يذكر أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أنشئت بأمر ملكي صدر عام 1432هـ، وتشمل مهماتها متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات في الجهات الحكومية كافة، ومتابعة أوجه الفساد الإداري والمالي.

"المعلّمون" انتظروا "التأمين الطبي" و"النقل".. فجاءتهم "البصمة"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - عمر الضبيبان

على رغم تحطم آمال من يحملون رسالة الأنبياء، وما يعانونه من تجاهل شبه دائم، إذ جاءت حركة النقل الخارجية كسابقاتها مخيبة لتطلعاتهم، واتسمت كغيرها بالبطء، فيما بقي التأمين الطبي يرزح في أدراج الوزارة، وهاهو الآن نظام البصمة يلوح بالأفق ليعلن تضييق الخناق على معلمين يتجشمون عناء السفر واضعين على عاتقهم همّ آلاف الكيلومترات التي يقطعونها يومياً لتأدية رسالتهم الأسمى «التعليم».

تأمين طبي، مبانٍ غير مستأجرة، النقل.. حول هذه الأمور تدور طلبات المعلمين، وإذا بهم يصدمون بعد أن لاح في الأفق قرار تطبيق برنامج البصمة، الذي يراه المعلم خالد العجمي بالمجحف في هذه الأوقات.

ويقول العجمي: «استبشرنا خيراً حين تولى الوزير عزام الدخيّل مهمات الوزارة، متوقعين لحظة عودة حقوق المعلم التي تتلاشى مع مرور الزمان، بيد أن ما يحصل ليس سوى أحمال إضافية على عاتق المعلم».

«التأمين الطبي والمباني المستأجرة والنقل الخارجي ملفات أولى أن تُفتح».. هكذا تقول المعلمة نورة العبيّد التي أمضت أربعة أعوام من الترحال لإيصال رسالة التعليم ولا زالت، مضيفة: «الوزارة لا توفر لنا وسائل نقل إلى تلك المناطق النائية، ولا مانع لدينا من نظام البصمة، ولكن ما نعانيه صعوبة الوصول إلى مدارسنا».

وحاولت «الحياة» التواصل مع المتحدث الرسمي لوزارة التعليم مبارك العصيمي، لسؤاله حول نظام البصمة وآلية تطبيقه، غير أنه لم يتجاوب مع اتصالات، ورسائل، الصحيفة المتكررة. يذكر أن «الحياة» نشرت في أيلول (سبتمبر) الماضي خبراً، بعنوان: ««التربية» تبني شبكة «ضخمة».. تراقب وتحسم من المعلمين «آلياً» دون الرجوع للمدرسة»، مبينة أن شركات متخصصة في تقنية المعلومات تعكف على بناء منظومة اتصال حديثة «ضخمة» لوزارة التربية والتعليم، من شأنها أن تربطها مع نحو 34 ألف مدرسة للتعليم العام حول السعودية. وينتظر أن تُمكن شبكة الاتصال الحديثة، حال اكتمالها الوزارة الأكبر في البلاد، من مراقبة توقيت الحضور والانصراف لنحو 525 ألف معلم ومعلمة بشكل آلي ودقيق، فيما ستكون الحسومات من رواتب المتأخرين، بشكل صارم ودقيق، من دون الاستناد إلى أي بيانات يرفعها مدير أو مديرة المدرسة - كما في التنظيم الحالي، بحسب مصدر في وزارة التربية والتعليم تحدث لـ«الحياة»، لافتاً إلى أن نظام البصمة الإلكتروني سيكون ضمن خصائص أخرى ستقدمها هذه الشبكة للعاملين في وزارة التربية والتعليم.

"الصحة": عقوبات لكل متساهل في إجراءات مكافحة "كورونا"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

شدد وكيل وزارة الصحة للصحة العامة رئيس مركز القيادة والتحكم الدكتور عبدالعزيز بن سعيد على أهمية الالتزام بتطبيق آليات مكافحة العدوى للأمراض المعدية عموماً، والتركيز على الفايروسات التنفسية بما في ذلك فايروس كورونا في المنشآت الصحية، التي تم اعتمادها وتعميمها.
وأوضح وكيل وزارة الصحة للصحة العامة في بيان صحافي صدر أمس، أن الوزارة لن تتهاون في تطبيق العقوبات في حق من يتساهل بالالتزام بإجراءات مكافحة العدوى، مبيناً أنه تم مراجعة الحالات اليومية المصابة بفايروس كورونا.
ولفت إلى أنه شارك في الاجتماع متخصصون من مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها من الولايات المتحدة الأميركية للمساعدة في إجراء أبحاث التقصيات الوبائية الخاصة بفايروس كورونا للإجابة على الكثير من التساؤلات حول عوامل الخطورة المتعلقة بالفايروس. وأشار إلى أن وزارة الصحة طالبت بالحد من مخالطة الإبل، خصوصاً حديثة الولادة التي تقل أعمارها عن سنتين، إذ أظهرت دراسة عن الإبل أجريت أخيراً في الإمارات العربية المتحدة أن 96 في المئة من الإبل كانت إيجابية لمضادات الكورونا (800 عينة).
وبيّن أن الغالبية العظمى من الإبل التي تحمل الفايروس الحي والقادرة على نقل العدوى كانت أعمارها تحت السنتين، موضحاً أنه بناء على النتائج فإن تأخير فصل الإبل الصغيرة عن أمهاتها إلى نهاية العام الثاني يقلل من احتمال وقوع مخالطة بين الإنسان والإبل الصغيرة المعدية، إذ إن مخالطة هذه الإبل تبدأ غالباً بعد انفصالها عن أمهاتها. وذكر أنه ناقش خطة الحملة التوعوية لفايروس كورونا التي أطلقتها الوزارة بشعار: «نقدر نوقفها»، وتتضمن عدداً من الأنشطة والفعاليات التوعوية التي تنفذها المنصة الإعلامية في مركز القيادة والتحكم.
من جهة أخرى، اعتمدت لجنة المخالفات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمنطقة الرياض غرامة مالية بقيمة 100 ألف ريال على أحد المستشفيات الأهلية الكبرى في مدينة الرياض بسبب مخالفة المستشفى نظام المؤسسات الصحية الخاصة، بعد تساهله في عدم الإبلاغ عن حالات اشتباه «كورونا» ومخالفتها لنظام المؤسسات الصحية الخاصة، التي تنص على ضرورة الإبلاغ عن أية حالة مرضية معدية يتم اكتشافها من المنشأة الصحية الخاصة. وتؤكد «صحة الرياض» ضرورة تنفيذ توجيهات وزير الصحة أحمد الخطيب، بتكثيف جهودها الرقابية من المنشآت الصحية الخاصة والحكومية، والتأكد من تطبيق إجراءات مكافحة العدوى في ما يتعلق بالأمراض المُعدية عموماً، والتركيز على الفايروسات التنفسية - بما في ذلك فايروس «كورونا» - التي تم اعتمادها وتعميمها على المنشآت الصحية الحكومية، والخاصة.

الحياة
AL HAYAT

تصحيح أوضاع 395 مستفيداً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

الأحساء – «الحياة»
أنهت الإدارة العامة للاستثمارات في أمانة الأحساء، تصحيح إجراءات التنازل لوحدات النفع العام. وبلغ عدد المستفيدين من فترة التصحيح 395 شخصاً. وأوضح المتحدث باسم أمانة الأحساء خالد بوشل، أن الأمانة سعت إلى تسريع الإجراءات بمتابعة مباشرة من قسم الاستثمار الخدمي والعقود في الأمانة، مشيراً إلى أن الأمانة تولي اهتماماً للتعاون مع أصحاب المنافع العامة والمستأجرين، وتسهيل مهمات إجراءاتهم على الأصعدة كافة، موضحاً أن تعميم الوزارة ينص على «وقف التنازل عن وحدات النفع العام ووحدات الأنشطة الخدمية. وفي حال انتفاء حاجة المستأجر الأصلي للوحدة، فعلى الأمانة أو البلدية تسلمها وتأجيرها بحسب لائحة التصرف في العقارات البلدية».
إلى ذلك، دشنت الإدارة العامة للتعليم في محافظة الأحساء أمس، غرفة عمليات لإدارة حركة الحافلات، واستقبال البلاغات والملاحظات من المدارس، وكذلك نظام تتبع الحافلات. وأوضح مدير التشغيل في «تعليم الأحساء» عبدالله الزهراني، أن «نظام تتبع الحافلات من أحدث أنظمة المراقبة للحافلات، إذ يراقب خطوط سير الحافلة ويحدد سرعتها في الطرق، ويرصد الملاحظات إلكترونياً بشكل مستمر ودائم على مدار الساعة»، لافتاً إلى أنه «يحقق الأهداف المرجوة في الارتقاء بالنقل المدرسي، وتحقيق نقل مدرسي آمن ومميز».

أعضاء "شورى" يناصرون المرأة .. وآخرون:يجب عدم تمييزها!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
عاد الحديث حول حقوق المرأة السعودية تحت قبة الشورى، ومدى قوتها وضعفها مقارنة بالرجل، إثر اقتراح العضو منى آل مشيط تخصيص برامج صحية خاصة بالمرأة. ورأى العضو مشعل السلمي أن إعطاء ذلك الحق للمرأة فقط، واستبعاد شرائح المجتمع الأخرى كالشباب، لا يتوافق مع تعريف قوانين المملكة لمصطلح «المواطَنة». (للمزيد).
وأضاف: «جميع شرائح المجتمع تحتاج إلى برامج صحية، وليست هناك شريحة أهم من شريحة». وفي شأن آخر، منح المجلس لجنته الخاصة بالشؤون الأمنية مهلة إضافية لدرس توصيات بوضع تنظيم لمعاقبة مرتكبي جرائم «التفحيط»، بيد أن المجلس استبعد الإعلاميين من حضور مناقشة التوصيات. وتسلم راية الدفاع عن المرأة العضو سعود الشمري الذي ابتدر حديثه بأن «المرأة ليست نصف المجتمع، بل المجتمع كله»، وقال: «في كل دول العالم المتقدمة والمتأخرة، هناك برامج صحية تستهدف المرأة تحديداً. المرأة في أغلب المجتمعات كائن أضعف من الرجل، ولا تستطيع الحصول على حقوقها بشكل كامل مثل الرجل، أو غيرها من فئات المجتمع». وأشار إلى أن تعرض المرأة بشكل عام للعنف الأسري والجنسي والجسدي يستلزم برامج صحية خاصة، ولا يعني ذلك إهمال الفئات الأخرى. وعلق رئيس الجلسة الدكتور محمد الجفري ممازحاً: «لا أتفق معك أن المرأة ضعيفة».
ووصفت عضو مجلس الشورى لطيفة الشعلان المدينة السعودية بـ«الطاردة»، لأنها «غير مؤنسنة بأنشطة ثقافية وفنية»، مستدلةً بتعطش المجتمع لحضور مثل هذه الأنشطة، في إشارة إلى الإقبال السنوي الكبير على معرض الكتاب الدولي في الرياض. وطالبت الشعلان بإقامة معارض كتب ومناشط ثقافية وفنية في مدن المملكة الرئيسة كافة، مع توفير الحماية المطلوبة لها من فوضى «الاحتساب».

المحاكم تطبق قرار "ولاية الأم الحاضنة" على أبنائها... بأثر رجعي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
لم يكتفِ المجلس الأعلى للقضاء بمنح المُطلقات حق الولاية على أبنائهن المحضونين، إذ أمر أخيراً بتطبيق هذا الحق بأثر رجعي لتاريخ صدور قراره في 1435/10/3هـ. وذلك إثر تقدم سيدة طُلقت قبل هذا التاريخ، بطلب للمحكمة بالولاية على أبنائها. (للمزيد).
وألزم المجلس المحكمة التي نظرت قضية السيدة أن يتضمن حكمها للمطلقة المحكوم لها بالحضانة «حق الولاية على المحضون»، ما يتيح لها مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس، وإنهاء ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية. ولا يشمل ذلك السفر بالمحضون خارج المملكة،

فلا يكون إلا بإذن من القاضي في بلد المحضون، فيما إذا كان الحاضن غير الولي، وأن يعامل طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج المملكة معاملة المسائل المستعجلة. ويمنح القرار المرأة المطلقة صلاحيات واسعة، تشمل: «استخراج الأوراق الثبوتية والرسمية للأبناء، ومراجعة الدوائر الرسمية كافة في كل ما من شأنه مصلحة أبنائها، من خلال صك رسمي يتضمن تلك الصلاحيات». ويأتي القرار بعد تزايد المشكلات التي تواجه المرأة بعد صدور الحكم بحقها في الحضانة، التي يختلقها أزواج «مماطلون»، أو ممن يحاولون «المساومة» على الحضانة، من خلال عدم تسليم البطاقات الثبوتية للأبناء، أو استكمال إجراءاتهم، ما يخلق للمرأة المطلقة وأبنائها مشكلات كبرى، تهدد الكيان الأسري، وحقوق الأطفال، ومستقبلهم.

وفق مصدر شوريٍّ لـ"الرياض":

مناقشة الاستراتيجية الوطنية للإسكان.. الاثنين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030913

: الرياض ـ عبدالسلام محمد البلوي
أدرجت الأمانة العامة لمجلس الشورى الاستراتيجية الوطنية للإسكان على جدول اعمال جلسة الاثنين المقبل، وكشف مصدر لـ"الرياض" بأن لجنة الحج والإسكان والخدمات اشترطت للموافقة على الاستراتيجية التي أمضت مرحلة إعدادها خمس سنوات، استيفاء عدد من الملحوظات التي أبرزتها دراستها لها وفي مقدمتها ضرورة التنسيق مع الشؤون البلدية والقطاع الخاص والجهات ذات الصلة لتنفيذ الاستراتيجية، وإعادة تقويم التحليلات المالية التي وردت فيها بما في ذلك مايتعلق بالأعباء المالية على المواطنين، ودور الأسواق الثانوية في توفير السيولة، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير المساكن وإدارة المخاطر.
توصية تستوضح آليات صرفه للأرامل والمطلقات وذوي الاحتياجات
وشددت لجنة الإسكان ـ حسب المصدر ـ على إيضاح آليات توفير المساكن لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل والأيتام والمطلقات بدون عائل ضمن متن الاستراتيجية، وأيضاً إعادة النظر في فترة الانتقال لدور أكبر للقطاع الخاص بحيث يتم تقليص هذه الفترة إلى أقل من عشر سنوات، وإعادة النظر في تقديرات الطلب الكامن والفعلي على الإسكان ودور الوحدات الشاغرة في تلبية إجمالي الطلب، كما أوصت اللجنة بتحديث الاستراتيجية كل خمس سنوات في ضوء خطة التنمية والمستجدات والمتغيرات على أرض الواقع.
وفي شأن آخر يناقش الشورى الاثنين المقبل تقريراً بشأن إدراج عقوبة التشهير لنظام المناطق المحمية للحياة الفطرية ونظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها، ويناقش تقرير ملاءمة تعديل نظام الخدمة المدنية بما يسمح لموظف الدولة بالعمل التجاري وفق مقترح قدمه العضو أحمد زيلعي ونشرت "الرياض" تفاصيله في وقت سابق، فيما يناقش الثلاثاء تقرير مقترح إضافة مادة لنظام الخدمة المدنية لتنظيم مواعيد وساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية، المقدم من عضوي المجلس محمد آل ناجي وعطا السبيتي وانفردت به " الرياض" مؤخراً.

نماذج مشرفة في الأدب والطب وصلت حتى إلى علوم الفضاء

"المرأة السعودية" ترد على مزاعم وزيرة خارجية السويد.. واقعنا أفضل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030944

الرياض - هتاف المحيميد، عذراء الحسيني

حققت المرأة في المملكة خلال فترة وجيزة إنجازات ومكاسب ملموسة في كثير من المجالات القضائية والحقوقية، وفي مجال العمل بشتى انواعه التجارية الخاصة أو في القطاع الحكومي مثل نظيرها الرجل، حيث كفل لها النظام الإسلامي التشريعي حق المساواة العادلة بين الجنسين، بحسب ما جاء نص المادة الثامنة في الحكم أن المملكة العربية السعودية الذي تقوم على أساس العدل والمساواة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

كل ذلك مكن المرأة السعودية من القيام بدورها الفعال والمتميز بإسهامات مشرفة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية إلى الأمام، من خلال مشاركتها في صنع القرارات، حيث تبوأت مناصب قيادية في العديد من المؤسسات الحكومية، فضلاً عن مشاركتها الفاعلة ضمن القطاع الخاص، إضافة إلى دورها المؤثرة في مجلس الشورى، التي تفوق نسبة مشاركتها فيه نسب مشاركة المرأة في المجالس البرلمانية في الدول الأخرى، مما أثمر عن منجزات عربية وعالمية للمرأة السعودية في مختلف العلوم والمعارف ونالت عليها العديد من الجوائز والأوسمة والشهادات التقديرية في شتّى فنون العلوم والمعرفة، لتثبت بذلك قدرة المرأة السعودية على الإبداع متى ما أتيحت لها الفرصة.

وجاءت ردود المرأة السعودية قوية وواضحة ضد افتراءات وزيرة خارجية السويد، مؤكدة على أن واقعنا أفضل ومستقبلنا مبشر بخير.

مرونة في انظمة القضاء

في البداية، أوضحت نوف اليحيا محامية سعودية النظام القضائي السعودي، حيث بينت أن البعيد عن المجال القانوني وخاصة المحاماة لا يرى منها إلا الوجه المظلم الذي يبنيه من سمعة المجالس العامة، فتترسب في نفسه معاني سلبية متراكمة تحجب عنه الحقيقة، مضيفة أنها ومن خلال عملها في مجال المحاماة اطلعت على مرونة في انظمة القضاء في تعاملها مع المرأة خاصة.

وأشارت اليحيا إلى أن من الملاحظ مراعاة الأنظمة لقضايا الأسرة والأحوال الشخصية وما يتعلق بها عند المحاكمة والترافع، فهناك سرعة في الفصل في الدعاوى التي ترفعها المرأة في المنازعات الزوجية والحضانة والنفقة والزيارة والعضل، وكذلك منح المحكمة سلطة الأمر بالإحضار الجبري في حال تخلف المدعى عليه في تلك المنازعات، فضلاً على أن للمرأة الخيار في إقامة دعواها في بلدها أو بلد المدعى عليه، مخالفة في ذلك قاعدة عالمية أن مقر الدعوى هي بلد المدعى عليه، اضافةً إلى مراعاة وتيسير الإجراءات الجزائية في حقها إذا كانت متهمة، أما فيما يتعلق بما يدور في داخل المجلس القاضي، فقد ترك القضاة للمحاميات حرية التعريف بنفسها عن طريق بطاقة الاحوال أو البصمة، وكل ما يدار حول اجبار القضاة للمحاميات بوجود مُعرف معها ليس من الصحة في شيء.

ونوهت المحامية نوف اليحيا أنه إذا استعرضنا انظمة المملكة نجد من المواد المراعية للمرأة الكثير، ومنها مثلاً نظام التقاعد المدني، ففي مادته 23 إذا انتهت خدمة الموظف فلا يستحق معاشاً وإنما يستحق مكافأة..، على أنه إذا كان ترك الخدمة بسبب الاستقالة أو الفصل لسبب تأديبي فتحسب المكافأة وفقاً للنسب الآتية: 10% من المرتب السنوي عن كل سنة محسوبة في التقاعد إذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات، 11% من المرتب السنوي عن كل سنة محسوبة في التقاعد إذا بلغت مدة خدمته عشر سنوات، ولم تبلغ المدة التي يستحق عنها معاشاً، غير أن الموظفات اللاتي يستقلن لسبب الزواج

فتستحق لهن مكافأة تحسب على أساس 11% من المرتب السنوي عن كل سنة من سنوات الخدمة مهما تكن هذه المدة ما لم تبلغ القدر الذي يستحق الموظف عنه معاشاً.
وتؤكد اليحيا أنه من الملاحظ في المادة مراعاة حال الموظفة التي استقالت لسبب الزواج، حيث تستحق المكافأة العليا بغض النظر عن عدد سنوات خدمتها، بخلاف الرجل، وكذلك الأمر في نظام العمل ففي المادة الرابعة والسبعين والسابعة والثمانين نرى تمييزاً للمرأة العاملة عن الرجل في هاتين المادتين بتخفيض سن تقاعدها واستحقاقها للمعاش التقاعدي ببلوغها 55 سنة، بخلاف الرجل فيشترط لاستحقاقه المعاش أن يبلغ 60 سنة، كما أن المرأة العاملة تستحق مكافأة نهاية الخدمة في مدة أقل بكثير من الرجل، وفي المادة 91 من نظام الاحوال المدنية جعلت للأم حق الولاية على أولادها القصر من بنين وبنات بعد وفاة والدهم، وتعتبرها هي رب الأسرة كما هو الحال بالنسبة للزوج والأب والقريب.
التنافسية في التعليم العالي
وتضيف هناء السبيل عميدة كليات التمريض بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن أن أحد مؤشرات تقدم المجتمعات هو تطور التعليم والصحة، وإذا اجتمع ذلك مع تمكين المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع فإن ذلك لا محالة سيحقق التطور الشامل والسريع، وهذا ما دأبت عليه المملكة، فالمتتبع لمسيرة التعليم العالي للمرأة السعودية على سبيل المثال، نجد أن الدولة رسمت سياسات وانتهجت أساليب متعددة لتمكين المرأة في مجال التعليم العالي، حتى وصلت إلى مراكز متقدمة تضاهي ما وصل إليه الرجل وقد تتفوق عليه.
وأشارت السبيل أن نسبة الإناث الملتحقات في التعليم العالي بالجامعات السعودية تصل إلى ما يقارب 60% من مجموع الملتحقين بالتعليم العالي، وهذا ما نراه كذلك في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، الذي يمكن الإناث والذكور على حد سواء من فرص التعليم بالخارج في التخصصات غير المتوفرة بالمملكة وبخاصة في مجال الدراسات العليا، كما أن المشاهد يرى الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة للتعليم العالي للفتاة، وأكبر مثال على ذلك انشاء جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وهي جامعة نسائية بقيادة نسائية، والتي تعد نموذجاً ناجحاً يحتذى به في تطور التعليم العالي للإناث والذكور على حد سواء.
وبينت هناء السبيل أن المرأة السعودية تقدمت في مجال القيادة الأكاديمية على الدول المتقدمة في التعليم العالي وخاصة التعليم الطبي، ففي جامعة مثل جامعة هارفارد، لم تتقلد فيها المرأة منصب عميد كلية الطب إلا في العام 2007م بالرغم من عراقة الكلية وتاريخها الطويل في التعليم الطبي، ونجد هنا في المملكة أكاديميات على مستوى عالٍ يتقلدن مناصب عميد لكليات طبية مثل الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والعلوم الطبية التطبيقية، والتمريض، في عدد من الجامعات السعودية بالرغم من حداثة التجربة السعودية مقارنة بالتجربة الأمريكية.
ونوهت عميدة كليات التمريض بجامعة الأميرة نورة بوجود نماذج كثيرة لنساء سعوديات تميزن في مجالات عديدة وبالتحديد المجال الطبي، وكانت الدولة خير معين وداعم لها، فنجدهن مشاركات في مجلس الشورى وفي الجامعات، وفي القطاعات الخدمية الطبية والتعليمية وغيرها، مؤكدة أن ذلك كله ما هو إلا تجسيد لرؤية سامية، طموحة، شاملة لمستقبل هذا الوطن رسمتها حكومتنا الرشيدة، وجعلت محورها تطوير المرأة السعودية وتمكينها لبناء مجتمعها.
نماذج مشرفة
وتتفق معها الاستاذة هناء الفريح مديرة البرامج النسائية باللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وتؤكد أن المرأة تمثل نصف المجتمع، فهي الأم والأخت والزوجة والبنت التي نعتز ونفتخر بهن جميعا، وهذا ما حرصت عليه المملكة من تقديم المستوى العلمي والثقافي والاقتصادي للمرأة السعودية حالياً، حيث وصلت إلى مستويات راقية ومتقدمة لغرض المساهمة في النهضة الوطنية، وأن يكون هذا التطور يتماشى ويتوافق مع الشريعة الاسلامية، التي هي دستور بلادنا الذي نفتخر به، ولا يخفى بروز العديد من الاسماء النسائية في مختلف المجالات العلمية والادبية والطبية، لتقدم للعالم صوره مشرفة عن المرأة السعودية، ومن مجالات الابداع الأدبي، برزت اسماء كثيرة في مجالات الرواية والقصة والشعر والأدب والفن التشكيلي، فهناك أميمة الخميس وبدرية البشر وسارة الخثلان وثريا العريض وقماشة العليان ورجاء عالم ومنيرة موصلي، وأسماء كثيرة وعديدة غيرهن.
وأكدت هنا الفريح أن طموح المرأة السعودية لا يقف عند حد، ولا يمنعها تمسكها بعقيدتها الإسلامية السمحة من الوصول حتى للفضاء، فهاهي د. مشاعل بنت محمد خير مثال على ذلك التميز للمرأة السعودية، حيث تعمل د. مشاعل في معهد بحوث الفضاء، وهو المعهد الذي قاد اول قمرين صناعيين سعوديين، وتعد د.مشاعل بنت محمد اول من تخصص في الجيومورفولوجيا، وكذلك د. إلهام أبوالجدايل مثال مشرف للمرأة السعودية، حيث احدثت ثورة في مجال خلايا الدم وفي مجال الطب والجراحة، كما برزت د. سلوى الهزاع والتي تشغل منصب رئيسة قسم العيون واستشارية طب وجراحة العيون، وهي اول سيدة تعين في هذا المنصب، كما انها اول سيدة تعين عضوة في المجلس التحريري في المجلة السعودية لطب العيون، بالإضافة إلى أ.د. سميرة سلام والتي تعد أول سعودية تحصل على درجة الاستاذية في علم الأدوية، وأيضاً من نساء الوطن البارزات أ.د. ثريا التركي الاستاذة بالجامعة الامريكية بالقاهرة.

المجال العسكري
وتحدثت دلال الحربي استاذ الخدمة الاجتماعية المساعد في جامعة نايف العربية للعلوم الامنية حول دور المرأة العسكرية، مشيرة إلى أن المرأة السعودية حققت مكاسب في العهد السعودي منذ تأسيس الدولة، ومازالت هذه المكاسب تنمو وتتتابع حيث برزت في حصولها على أعلى المؤهلات العلمية وتبؤها المناصب الاكاديمية والإدارية والاجتماعية والسياسية، وتولت العديد من المناصب في قطاعات الدولة المختلفة ودخلت مجلس الشورى كعضو فعال ومؤثر في القرارات، كما اعطيت الحق في الترشيح والتصويت في انتخابات المجالس البلدية، إلى جانب العديد من المكاسب التي لا حصر لها.
واعتبرت دلال الحربي أن دخول المرأة في المجال العسكري من أهم تلك المكاسب التي حققتها المرأة في وقتنا الحاضر، وذلك بما يتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة، فبرزت المرأة السعودية في القطاعات الأمنية كالجوازات والسجون ومكافحة المخدرات وحرس الحدود وغيرها، وبرتب عسكرية متساوية بذلك مع للرجل العسكري.
مناصب قيادية
كما أشارت ابتسام العليان مساعد وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي للمبادرات النوعية إلى أن مسيرة المرأة السعودية على مر العقود الماضية وفي ظل القيادة الرشيدة شهدت خطوات نوعية عملاقة، شهد بها القاصي والداني وانعكست بنتائج بارزة على مختلف الأصعدة، سواء العلمية أم الاقتصادية أم الثقافية، بالرغم من الفروق الاجتماعية والثقافية التي أحاطت بها، فقد تمكنت من المنافسة في المحافل الدولية ووصلت إلى مصاف المراتب العليا، حيث تمكنت من الإسهام الفعال في تنمية وطنها، مع المحافظة على ثوابت دينها واحترام عادات وتقاليد مجتمعها، كما أن المرأة السعودية حظيت بحظ وافر من التطور والاهتمام ونالت نصيبها من هذه الإنجازات، إذ كانت المرأة عاملاً مساعداً في مسيرة التطور ودعم عجلة التنمية.
وبينت العليان أن المرأة السعودية تقلدت في السنوات العشر الأخيرة مناصب قيادية في العديد من المؤسسات الحكومية، فعلاوة على مشاركتها الفاعلة ضمن القطاع الخاص، أضحت المرأة عنصراً مهماً في تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والتحفيز على الإبداع والابتكار، بالإضافة إلى مساهمتها الفاعلة في إحراز توجهات المملكة في خططها التنموية نحو التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، كما أن القيادة الرشيدة تقدم تسهيلات ودعماً تساهم في تحقيق المرأة السعودية للريادة والإبداع كمشاركتها في مؤتمرات دولية، حيث تجلى ذلك واضحاً لها من خلال مشاركتها وحصولها على جوائز في كوريا وماليزيا وسويسرا، فضلاً عن حصولها على براءة اختراع بالمشاركة مع زميلة لها.
مثل الرجل ولا تمييز
واستنكرت د. سوسن المؤمن وكيلة مركز خدمات التوظيف والأعمال الريادية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عضو هيئة التدريس المساعد بقسم علم النفس كثرة الجدل حول المرأة السعودية وحول حقوقها ومعاملتها وحول تعليمها وحول عملها، ووجدت نفسها في مصب اهتمام الشعوب ورغبتهم في تحقيق العدالة لها ونصرتها، وقالت د. سوسن لكونها امرأة سعودية تود أن تتحدث عن تجربتها، حيث تلقت تعليمها في مرحلة المتوسط والثانوي كغيرها من الشبان، والتحقت بمرحلة الجامعة وتخرجت كما هو الرجل، بعدها حصلت على بعثة للولايات المتحدة الأمريكية لاستكمال دراستها، وعادت إلى المملكة لتحصل على وظيفة مثلها مثل الرجل، وانتقلت من قطاع خاص إلى عدة قطاعات حكومية لتصل للوظيفة التي كانت تحلم بها وهي عضو هيئة التدريس بالجامعة، لتصبح كما الرجل في هذا المجال، واستمرت خطواتها العلمية لا يفرقها عن الرجل شيء.

أمانة هيئة كبار العلماء: نهج المملكة المستمد من الشريعة الإسلامية كفل الحقوق وأرسى مبادئ العدالة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030935

الرياض - سلطان العثمان
شددت الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء على أن نهج المملكة المستمد من الشريعة الإسلامية قد كفل الحقوق وأرسى مبادئ العدالة في التشريع والقضاء والحريات، وقال الأمين العام لهيئة كبار العلماء الشيخ د. فهد بن سعد الماجد: إن المملكة بلاد الحرمين الشريفين مهد الرسالة ومنطلق الإسلام تعتز بتطبيقها الشريعة الإسلامية التي حافظت على حقوق الإنسان وصانت كرامته وحياته وملكياته الخاصة، وأرست قواعد العدل في قضائها الشرعي المستقل ما جعل المملكة منارة في العالم يقصدها الملايين من أرباب الحرف والمهن والمستثمرين فضلا عن الحجاج والمعتمرين، وأضاف: بفضل الله تعالى ثم بعزم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله- فلن يزيد المملكة هذا التهجم على شريعتها ونهجها إلا إصرارًا وقوة في التمسك بهذا الدين القويم الذي جاء رحمة للعالمين في دعوته للتعارف بين البشر ونبذه للعنف ودعوته لتحقيق السلام ولما فيه الصالح العام للإنسانية.

• اليونسكو": المملكة من الدول الداعمة لتطوير التعليم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض
شدد مدير عام مركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميز في التعليم الدكتور حسام بن عبدالوهاب زمان على أهمية التواصل بين الجامعات والمراكز البحثية والاستشارية المتخصصة والاستفادة من البحوث والدراسات المقدمة من الطرفين للإسهام في تجويد وتطوير العملية التعليمية .
ونوه خلال زيارة وفد المركز الإقليمي لعميد كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض البروفيسور يوسف الشميمري ، بما يحظى به التعليم من قبل القيادة الرشيدة ، مؤكداً في الوقت ذاته أن المملكة من الدول الداعمة لتطوير العملية التعليمية محلياً وإقليمياً من خلال دعمها المستمر لنشاطات المركز التابع لمنظمة اليونسكو .وأشار إلى الأهمية الإستراتيجية لعملية دمج التعليم العالي والتعليم العام ، موضحاً أن هذا الإجراء يوحد الجهود ويسهم في تعزيز الجودة ويواكب النظم التعليمية العالمية و يسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية .وبحث زمان والدكتور الشميمري فرص التعاون بين الجهتين في تقديم وتبادل الخدمات البحثية والاستشارية في ظل اهتمام اليونسكو بشؤون التربية والعلوم والثقافة .فيما أكد الشميمري على أهمية التعاون وبناء شراكة إستراتيجية لدعم المنظومة التعليمية داخل المملكة والمشاركة إقليميا مع المركز فيما يتعلق بقضايا الجودة والتميز في التعليم بالمنطقة العربية . وفي ختام الزيارة قدم عميد كلية التربية إهداء لمدير مركز اليونسكو عبارة عن لوحة فنية من عمل طلاب كلية التربية بالجامعة فائزةً من خلال المنافسات الطلابية للفنون بالجامعة .

"الشورى": التشهير والسجن والغرامة لمرتكبي الجرائم المعلوماتية

الأعضاء يطالبون بعقوبات أشد بحق المفحطين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض

أقر مجلس الشورى إضافة عقوبة التشهير للجرائم الواردة في المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، حيث وافق المجلس على إضافة نص يشير إلى نشر الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية أو بالطريقة التي تراها المحكمة مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المرتكبة وحجمها وتأثيرها.

وتنص المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية المعاقبة بالسجن مدة لا تزيد على 5 سنوات وبغرامة لا تزيد على 3 ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، وحرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، أو إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، للاتجار في الجنس البشري، أو تسهيل التعامل به وإنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكة الإباحية، أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو نشرها أو ترويجها، أو إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، للاتجار بالمخدرات، أو المؤثرات العقلية، أو ترويجها، أو طرق تعاطيها، أو تسهيل التعامل بها.

من جهة أخرى ناقش مجلس الشورى تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن توصيات اللجنة المشكلة في وزارة الداخلية لوضع تنظيم خاص بمرتكبي جرائم التفحيط، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية والذي يتضمن تعديل الفقرة 41 من المادة الثانية والمادة التاسعة والستين من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85 وتاريخ 1428/10/26هـ .

ومن أبرز التعديلات المقترحة إيقاع العقوبة المتدرجة على مرتكب جريمة التفحيط بحيث تبدأ من تغريمه 10 آلاف ريال وحجز المركبة لمدة شهر، وسجنه لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بهما معا، إلى أن تصل الغرامة – في المرة الثالثة - إلى أربعين ألف ريال والسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات ومصادرة مركبة المفحط أو تغريمه بدفع قيمة المركبة إذا كان لا يملكها.

كما تجرم التعديلات كل من اتفق أو حرض أو قدم مساعدة مالية أو عينية للمفحط ويعد شريكا له، ويعاقب بعقوبة لا تقل عن نصف ما يعاقب به الفاعل الأصلي من غرامة وسجن.

وبموجب التعديلات المقترحة فإن التجمهر من أجل تشجيع المفحط يعد مخالفة مرورية يعاقب عليها المشجع بغرامة مالية قدرها ألف وخمسمائة ريال أو بحجز المركبة لمدة خمسة عشر يوما إذا كان يملكها أو بهما معا، وتضاعف العقوبة وتشدد إذا كان ممارس التفحيط أو التشجيع متعاطيا للمخدرات أو المسكرات أو كانت المركبة مسروقة أو كان برفقة المفحط حدث مغرر به أو رافق ذلك إطلاق للنار أو تعدٍ على السلطات أو تعطيل لحركة المرور، وأنيط بالمحكمة المختصة تطبيق العقوبات السابقة.

وبعد طرح تقرير اللجنة الأمنية وتوصياتها تناول عدد من أعضاء المجلس هذا الموضوع بشمولية وعمق، حيث أيدوا ضرورة إيجاد التعديلات نظرا لما تمثله هذه الظاهرة من خطر محقق على أرواح الشباب وسلامتهم سواء كانوا ممن ارتكب هذا الفعل أو مشاهديه وداعميه أو ممن قد يصادف مرورهم في الطريق. ولفت أحد الأعضاء النظر إلى أن وجود

عقوبات رادعة لممارسي تلك الظاهرة الهدف منها القضاء على الظاهرة حفاظا على الشباب أهم مقدرات الوطن والحد من استنزاف الأموال الخاصة والتقليل مما قد يرتبط مع جريمة التفحيط من جرائم أخرى لا تقل خطورة منها.
وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيدا من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.
توظيف الميزانيات بكفاءة
على صعيد آخر وافق مجلس الشورى على أن تعمل وزارة الاقتصاد والتخطيط على توظيف الميزانيات المخصصة لها وفق الخطط الموضوعة لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. وشدد المجلس في قراره على تضمين تقارير الوزارة المستقبلية معلومات عن أهم المنجزات التي قامت بها في الجانب الاقتصادي وما تواجهه من معوقات. وطالب المجلس الوزارة بالإسراع في تأسيس منظومة معلوماتية متكاملة للمتابعة مع الأجهزة الحكومية لبرامج ومشروعات خطط التنمية، وأن تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بتطوير آليات فاعلة لاستقطاب الكوادر البشرية المؤهلة وإيجاد بيئة عمل جاذبة ومحفزة.
جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء ومقترحات بشأن التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي 1435/1434هـ .
كما قرر مجلس الشورى الموافقة على ملاءمة دراسة لجنة الشؤون الصحية والبيئة مقترح تعديل النظام الصحي بإضافة فقرة (10) تعنى ببرامج صحة المرأة إلى المادة الرابعة وإضافة فقرة (14) تعنى بوضع السياسة الوطنية لصحة المرأة إلى المادة الخامسة من النظام الصحي والمقدم من عضو المجلس الدكتورة منى آل مشيط.
عضوة تطالب بـ «توظيف نسائي» في المدن الصناعية
ناقش مجلس الشورى تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن تقرير الأداء السنوي لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) للعام المالي 1435/1434هـ، تلاه رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري .
وأوصت اللجنة بعد دراستها التقرير هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لإعداد برامج تدريبية متخصصة تؤهل خريجيها للعمل في المدن الصناعية، وبدراسة إنشاء مركز بحوث لتطوير الصناعات الوطنية ودعم قدراتها التسويقية والتنافسية، كما أوصت اللجنة الهيئة بتبني إجراءات وسياسات لدعم مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما طالبتها بدراسة إعداد نموذج مدخلات ومخرجات الاستثمار لمعرفة جوانب العلاقة الكمية للاستثمارات في المدن الصناعية وتأثيرها على الدخل والعمالة.
طالبت إحدى العضوات بإيضاح دور الهيئة لدعم الأنشطة الاستثمارية للنساء حيث لا يتناول التقرير موقع المرأة في المدن الصناعية ولا عددهن ولا حجم استثماراتهن، وقالت «إن عدم توفر وظائف نسائية وانحصار الاستثمار النسائي في مجالات محدودة يعود لغياب الرؤية الإستراتيجية لعمل المرأة الاستثماري».
وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيدا من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

• العمل" تحدد آلية نقل خدمات العمالة من المقاول المتعثر

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
اضغط هنا

المدينة – الرياض
حددت وزارة العمل آلية نقل خدمات العمالة من المقاول المتُعثر إلى نظيره الجديد، إنفاذًا لقرار مجلس الوزراء الخاص بنقل خدمة عمالة عقد المشروع المتعثر، الصادر في شهر صفر الماضي، والذي خوَّل الوزارة بنقل خدمة عمالة عقد المشروع المتعثِّر- من عمال وفنيين ومشرفين- من المقاول المتعثِّر إلى المقاول (الجديد)، الذي تم ترسية العقد عليه في حال حاجته إلى خدمات أيّ منهم.
وقال بيان لوزارة العمل: إن الآلية التي وضعتها الوزارة لنقل خدمات عمالة المشروع المتعثر عند استلامه من قبل المقاول الجديد تشمل قيام المقاول الجديد بالتنسيق مع الجهة الحكومية المشرفة على المشروع المتعثر بإعداد بيان بأسماء العمالة العامِلة بالمشروع، ويوقع عليه الموظف المخول من الجهة الحكومية المشرفة، ليتقدم المقاول الجديد بعد ذلك

لوزارة العمل بالبيان مرفقًا بخطاب رسمي من منشأة المقاول الجديد يتضمن طلبًا بنقل العمالة لمنشآته، فيما تتولى وزارة العمل إتمام الإجراءات التقنية لإجازة نقل خدمة العمالة إلى المقاول الجديد دون موافقة المقاول القديم.
وأوضح وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه: إنَّ قرار مجلس الوزراء المشار إليه قد وضع ضوابط لاستفادة المقاول الجديد من خدمات عمالة المشروع المتعثر (العمال، الفنين، المشرفين) منها: أن تتحمُّل الدولة رسوم نقل خدمات العمالة وأن تكون العمالة مُستقدمة من أجل تنفيذ العقد المبرم من الجهة الحكومية أو منقول خدماتها للعمل في المشروع، فإن لم يكن المقاول الجديد بحاجة إلى العمالة فيتم ترحيلهم على حساب المقاول المتعثر (القديم) وأن يكون انتقال العمالة إلى المقاول الجديد بموافقتهم وبموجب عقود موقعة بين الطرفين.
وأضاف أنه في حال رفضهم يتم إنهاء إجراءات مغادرتهم المملكة وسفرهم على حساب المقاول المتعثر، وأن يقدم المقاول الجديد إلى مكتب العمل المختص تأييدًا من الجهة الحكومية يفيد بحاجته إلى هذه العمالة على أن تراعي وزارة العمل ذلك بحسب حاجة المشروع، مؤكدا على أهمية أن تخضع جميع الوظائف المالية والإدارية لدى المقاول الجديد لمتطلبات التوطين المحددة، وأن تكون المنشأة مستوفية لمتطلبات برنامج تحفيز منشآت القطاع الخاص على توطين الوظائف «نطاقات».
ولفت النظر إلى أن قرار مجلس الوزراء قد أكد أن تستمر عقود السعوديين الذين يعملون مع المقاول المتعثّر الراغبين في الاستمرار في العمل مع المقاول (الجديد)، وذلك بموافقة المقاول المتعثر، على ألا تقل الأجور والمزايا عن تلك التي كانوا يتقاضونها من المقاول المتعثر، ما لم يتفقوا مع المقاول الجديد على غير ذلك.. كما تضمن القرار أن يُثبت المقاول المتعثر حالة أي عامل غاب عن العمل أو غادر المملكة أو توفي أو نقلت خدماته ممن سبق أن استقدمه بموجب عقد المشروع المتعثر.
وأكد وزير العمل على أن الوزارة ستتابع إجراءات نقل العمالة من المقاول القديم للمقاول الجديد، حالة بحالة، للتأكد من تسوية المستحقات المالية والمادية لكلا الطرفين (العمالة/ منفذ المشروع)، ليشمل القرار كل المشروعات المتعثرة بعد صدور قرار مجلس الوزراء.
وبيَّن المهندس عادل فقيه أن وزارة العمل قد أحاطت الجهات الشريكة بما فيها مجلس الغرف التجارية والصناعية بالآليات التنفيذية لهذه الضوابط، مُعتبرًا قرار مجلس الوزراء الخاص بنقل خدمة عمالة عقد المشروع المتعثر ذا دور فعَّال في تقليص مدة تنفيذ المشروعات، ويضمن حقوق العمالة التي تم استقدامها لتنفيذ المشروع من جانب، ويسهم في تقليص أعداد تأشيرات الاستقدام الصادرة لمقاولين آخرين يعملون على استكمال ذات المشروعات المتعثرة من جانب آخر.

إحالة القضايا الجزائية والحقوقية والإنهائية المنقوضة إلى المحكمة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150318/Con20150318759566.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف الشيخ الدكتور وليد الصمعاني على جميع المحاكم بإحالة القضايا المنقوضة من محاكم الاستئناف، إلى المحكمة التي ينعقد لها الاختصاص بعد النقض.
وقال الوزير في تعميم بهذا الشأن «بعد دراسة الموضوع من الجهة المختصة في المجلس الأعلى للقضاء، تقرر إحالة كافة القضايا الجزائية والحقوقية والإنهائية المنقوضة إلى المحكمة التي ينعقد لها الاختصاص بعد النقض، وذلك توحيدا للإجراء وتفعيلا لنظام القضاء».

وفي تعميم مماثل أكد الوزير الصمعاني على المحاكم صدور موافقة المجلس الأعلى للقضاء على إضافة الأحكام الصادرة في قضايا الحضانة بلا مرافعة، إذا طلب المحكوم له ذلك، بحيث يكمل ناظر القضية مصدر الصك أو خلفه، وذلك بناء على ما تقضيه المصلحة العامة.
من جهتها أوضحت المحكمة العليا في تعميم موجه لجميع المحاكم، آلية التعويض في طلبات النظر في الأرض المحكرة حين تنزع للمصلحة العامة، وقررت مبدأ في ما يستحقه كل من المحكر والمستحكر من القيمة.
واطلعت المحكمة العليا على ما ذكره العلماء في هذا الموضوع من رسائل وبحوث وما صدر من فتاوى وما أعدته اللجنة المكلفة من جمع ودراسة وما عليه العرف والعمل القضائي، وقررت المحكمة العليا بالأغلبية «أنه في حال نزع ملكية العقار المتضمن حكرا للمصلحة العامة واقتضى الأمر تقدير ما يستحقه كل من المحكر والمستحكر من القيمة، حيث إن ما وضعه المستحكر في الأرض من بناء وما في حكمه فالقيمة المقدرة تسلم له، فإن وجد شرط خلاف ذلك فمرده للقاضي».
وأوضحت المحكمة العليا أنه إذا كانت مدة المستحكر مؤقتة إلى أجل فهو كالمستأجر لا يستحق شيئا من قيمة الأرض وتسلم للمحكر، أما إذا كانت مدة المستحكر مؤبدة وله حكم المالك فتعتبر قيمة تقدير الأرض منزوعا منها ما يقدر للحكر.
وشددت المحكمة العليا على أن يكون التقدير من أهل الخبرة من أهل البلد على أن يسري القرار من تاريخه، ولا يكون له أثر رجعي.

من قضايا الابتزاز مرتبطة بجرائم المعلوماتية% 50

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150318/Con20150318759574.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
كشفت مصادر عدلية عن تزايد جرائم المعلوماتية لأكثر من 20% من إجمالي القضايا، في حين أن أكثر من 50% من قضايا الابتزاز التي سجلتها المحاكم السعودية مرتبطة بجرائم المعلوماتية، وتسجل محكمة جدة شهريا نحو 15 دعوى لها علاقة بالجرائم الإلكترونية.
وأجمع قانونيون ومختصون أن الترويج للإشاعات وبث رسائل وتغريدات وإنشاء حسابات من شأنها التشويش على قيم المجتمع، من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف وفق الفقرة الثالثة من نظام الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، وقالوا إن الادعاء العام هو من يتولى تحريك الدعوى الجزائية، مطالبين بإيجاد دوائر مختصة للجرائم المعلوماتية.
وأوضح لـ(عكاظ) الناطق الإعلامي في شرطة منطقة مكة المكرمة المقدم الدكتور عاطي القرشي أن لدى الأجهزة الأمنية معامل جنائية رقمية تتولى فحص الجرائم المعلوماتية بالأدلة الجنائية، وقال إن المعمل يفحص جرائم الحاسب والجرائم المعلوماتية والأدلة الرقمية وفحوص الأنظمة والشبكات، مؤكدا توفير الأجهزة الفنية اللازمة لتشغيل تلك المعامل بمستوى تقني عال، إضافة إلى عدد من البرامج والتطبيقات الحديثة في فحص الجرائم المعلوماتية. وأوضح أن هيئة التحقيق والادعاء العام هي الجهة التي تتولى التحقيق في تلك الجرائم، في حين تتولى شعبة البحث والتحري توفير المعلومات اللازمة لتتبع الجريمة، وقال المحامي والمستشار القانوني أمين عام الاتحاد الدولي للمحامين في الشرق الأوسط الدكتور ماجد قاروب: «تتنوع جرائم المعلوماتية بين ما ينشر ويتداول عبر الإنترنت وسرقة بيانات البطاقات الائتمانية، وتهديد الأشخاص أو ابتزازهم أو التشهير بهم، والدخول غير المشروع إلى المواقع الإلكترونية، فضلا عن التغريدات المسيئة أو رسائل الواتس أب أو الرسائل النصية»، وطالب قاروب هيئة التحقيق والادعاء العام بتخصيص دائرة معنية بالجرائم المعلوماتية والإلكترونية تتولى التحقيق السريع والفعال في هذه الجرائم بحيث تتلقى محاضر الشرط وجهات الضبط بصورة سريعة والتواصل مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل سريع وفعال لإنهاء مرحلة التحقيق في أسرع وقت لإحالة المتورطين الى القضاء فورا.
واختتم بقوله: تتضمن العقوبات مصادرة الأجهزة والمعدات المضبوطة وإيقاف المواقع والقائمين عليها من العمل، وأيضا الحبس الذي يصل عشر سنوات والغرامة التي تصل إلى 10 ملايين ريال ما لم تكن تلك الجرائم تصل الى حد جرائم الإرهاب ودعمه التي تصل فيها العقوبة الى القتل تعزيرا إذا كانت تتضمن خروجا على ولي الأمر أو إحداث فتنة أمنية أو اجتماعية.

توجه لزيادة المحاميات وزي خاص للمهنة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=217826&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

أكد مصدر رفيع في وزارة العدل التوجه نحو منح مزيد من تراخيص العمل للمحاميات السعوديات، وذلك بعد رصد تفوقهن في الترافع أمام المحاكم والتزامهن بالأنظمة والاشتراطات التي يجب أن تكون عليها أخلاقيات من يعمل في هذا المجال، نافيا ما تردد عن إيقاف التراخيص الممنوحة سابقا.

وأوضح المصدر أن الإجراءات التي تطبق على المحامين هي نفسها التي تطبق على المحاميات، بما في ذلك منح تراخيص العمل، كاشفا لـ"الوطن" أن الوزارة تدرس حاليا توحيد الزي الخاص لممارسي المهنة من الجنسين.

فيما ترددت أنباء حول وجود توجه لإيقاف منح المحاميات تراخيص بعد رصد مخالفات على بعضهن، طمأن مصدر رفيع بوزارة العدل العاملات في هذا المجال والدارسات فيه، مؤكدا أن توجه الوزارة هو منح المزيد من تراخيص العمل للمحاميات السعوديات، إضافة إلى أن الوزارة تدرس حاليا توحيد الزي الخاص بالمحامين والمحاميات.

وأبلغ المصدر لـ"الوطن"، أن "التوجه المقبل للوزارة هو زيادة عدد تراخيص مزاولة المهنة الممنوحة للمحاميات، وذلك بعد رصد تفوقهن في الترافع أمام المحاكم، والتزامهن بالأنظمة، والاشتراطات التي يجب أن تكون عليها أخلاقيات من يعمل في هذا المجال".

وأوضح المصدر أن "الإجراءات التي تطبق على المحامين للحصول على تراخيص مزاولة المهنة هي نفسها التي تطبق على المحاميات، إذ بلغ عدد المرخص لهن بالعمل 42 محامية"، مشيرا إلى أن الوزارة منحت في الفترة الأخيرة عددا من المتدربات تراخيص تمكنهن من الترافع أمام المحاكم.

وأضاف المصدر أن "المادة الثالثة من نظام مزاولة مهنة المحاماة نصت على اشتراطات محددة، وهي أن يكون المحامي أو المحامية مواطنا ومقيدا في الجدول الخاص بممارسة المهنة، وقد يسمح للمقيم بمزولة هذه المهنة حسب الاتفاقات الدولية المبرمة بين المملكة والدول الأخرى".

وأشار إلى أن "الاشتراطات لم تفرق بين المحامي والمحامية السعوديين من ناحية الشهادات، فكلاهما يجب أن يكون خريجا من كلية الشريعة، أو حاصلا على شهادة البكالوريوس من إحدى جامعات المملكة في تخصص أنظمة، أو أن يكون حاصلا على شهادة تعادل ذلك من خارج المملكة، أو دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة بعد الحصول على الشهادة الجامعية".

وأوضح المصدر أن "الاشتراطات لم تغفل وجود خبرة لكلا الطرفين لا تقل عن ثلاث سنوات، وقد يكتفى بعام واحد للحاصل على الماجستير أو دبلوم دراسات الأنظمة بالنسبة لخريجي كلية الشريعة، ويعفى من هذه المدة الحاصل على شهادة الدكتوراه في التخصص نفسه".

من جهتها، قالت المحامية بيان زهران لـ"الوطن" إن "وزارة العدل أتاحت للمحاميات السعوديات كل السبل التي تمكنهن من الترافع في القضايا، ووزير العدل الدكتور وليد الصماني يذلل كل الصعوبات التي تواجهنا، إضافة إلى القبول الكبير الذي نجده من المجتمع".

وأضافت أن "عدد المحاميات في تزايد، إذ تحرص وزارة العدل على منح التراخيص التي تمكنهن من الترافع أمام المحاكم، في حال انطبقت عليهن الاشتراطات الخاصة التي نص عليها نظام مزاولة المهنة".

في حين تتجه بعض الدول لمنح 3 أيام إجازة أسبوعية وتدعم العمل عن بعد

زيادة ساعات العمل الحكومي.. تنظيم للوقت أم تشجيع للعمل في "الخاص"؟

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://sabq.org/igQo5d

ريم سليمان- سبق- جدة:
أثارت دراسة مجلس الشورى لمقترح زيادة ساعات العمل في القطاع الحكومي، الكثير من التساؤلات في الأوساط المجتمعية والاقتصادية، حول مبرراته وأهدافه ومدى الفائدة التي ستحدث إذا ما تم تنفيذه؟ وتساءل البعض هل ستزيد الرواتب بزيادة ساعات العمل؟ أم أن الهدف هو زيادة الإنتاجية وتنظيم الوقت؟ واختلف المختصون في الإدارة حول هذا المقترح فثمة من يرى أن زيادة ساعات العمل لا ترتبط بتحسين الأداء وجودة الإنتاج، وآخرون يرون أن الهدف منه هو تقليل جاذبية المواطن تجاه القطاع العام، ويبقى التساؤل أيهما أولى زيادة ساعات العمل أم تحسين الأداء والرواتب في القطاع الحكومي؟ "سبق" تطرح الموضوع على المختصين والخبراء لمناقشته وفهم أسبابه.

المواطن عبدالله السعيد، قال لـ "سبق": لا أدري ما الهدف من زيادة ساعات العمل، ولماذا تتم مناقشتها بين حين وآخر؟ متسائلاً هل تسعى الحكومة إلى زيادة الساعات بدلاً من زيادة الرواتب، وهل ستكون الساعة الإضافية بمقابل مادي أم لا؟

أما الموظف أبو حمد الذي يعمل في قطاع الصحة، فرأى أن مناقشات الشورى لا فائدة لها، وهناك كثير من الأمور الهامة التي تتعلق براحة المواطن وتوفير سبل الأمان الوظيفي وخلافه، أكثر أهمية من تلك المقترحات، وقال: الموظف يهرب من الروتين الوظيفي والملل الموجود وأنتم تسعون إلى زيادة ساعات العمل؟

مبررات قوية

في البداية أوضح عضو مجلس الشورى الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن أحمد هيجان، أن مناقشة ساعات العمل ترتبط بمناقشة الإنتاجية والأداء، لافتاً أن عنصر الوقت ليس بالضرورة حاسماً في الأداء، فهناك دول تتجه إلى وضع إجازة 3 أيام في الأسبوع، كما أنه إذا كانت ساعات العمل غير كافية فهناك خطوة معمول بها وهي "العمل الإضافي" بأجر إضافي، وقال: زيادة ساعات العمل تحتاج إلى مبررات قوية جداً لتنفيذها.

وأشار إلى أن الموظف عندما ينتهي دوامه، يبدأ بدوام آخر يتعلق بمهامه الأسرية واحتياجات أسرته، التي تتطلب وقتاً وجهداً، مؤكداً أن تحريك أي عنصر من عناصر الوقت يحتاج إلى مبرر قوي، وتساءل: هل ستكون زيادة ساعات العمل مرتبطة بزيادة الراتب؟ وعاد وكرر التأكيد على أن الأداء الوظيفي ليس عنصر الوقت هو من يحكمه، فلا يوجد لدينا دراسة تشير إلى أن زيادة ساعات العمل تؤدي إلى تحسين الأداء مثلاً.

ولفت إلى أن العالم الآن يتجه إلى العمل عن بعد في ظل وجود التقنيات الحديثة، فالخوف مع دخول التقنيات ليس من زيادة ساعات العمل ولكن من تقليص عدد الموظفين وتقليص عدد الساعات، موضحاً أن هناك الكثير من الخدمات التي نحتاجها يقوم بها المواطن من منزله وليس لها علاقة بالدوام.

تحسين الأداء

وتابع هيجان: العنصر الأساسي في اقتراح أي تحريك لساعات الدوام سواء بالزيادة أو النقصان، ينبغي أن يكون مدروساً على أساس الأداء، كما يجب أن تؤخذ هذه الحركة في ظل معطيات التقنية وخارج العمل، ورداً على أيهما أولى للدراسة زيادة ساعات العمل أم تحسين الأداء؟ أجاب: الأولى بالقطع هو تحسين الأداء في القطاع الحكومي. وبسؤاله عن ربط زيادة ساعات العمل بالرغبة في تقليل الجاذبية في القطاع العام، أجاب: هذا الرأي يحتاج إلى حجة قوية وليس حديثاً

مرسلاً، وقال: في ظل وجود نسبة من البطالة بات طالب الوظيفة الآن آخر شيء يبحث عنه هو عنصر الوقت، فالخيار الأساسي هو الحصول على فرصة عمل مناسبة.

وختم حديثه بالإشارة إلى مركز قياس الأداء الذي يعد معايير لدراسة أداء الأجهزة الحكومية، وهذا المركز إذا ما وجد في دراسته أن مشكلة الأداء مرتبطة بساعات العمل سوف يقترحها.

الأمان الوظيفي

من جهته رأى الكاتب عصام الزامل أن دراسة زيادة ساعات العمل في القطاع الحكومي عبر الشورى، ربما يكون الهدف منها تقليل جاذبية الوظائف الحكومية للمواطن السعودي، حتى تتحسن قدرة القطاع الخاص في توطين الوظائف، وبسؤاله عن مدى إمكانية تحقيقه، أجاب: زيادة ساعات العمل لن تقضي على جاذبية القطاع العام لوجود عوامل أخرى تشد المواطن، بيد أنها قد تكون خطوة تسهم في تقليل عدد الموظفين في القطاع الحكومي، الذي تضيع نصف ميزانية الحكومة في دفع رواتبهم، أو حتى التقليل من فرص الوظائف الجديدة.

وأوضح لـ "سبق" أن المواطن السعودي يبحث عن الوظيفة الحكومية باعتبارها أقل مخاطرة وأكثر أمان وظيفي وأقل في الشغل نسبيا إذا ما قورنت بالقطاع الخاص، كما أن القطاع الحكومي يتمتع في السعودية بارتفاع الرواتب وهو عكس ما هو موجود في الدول الأخرى التي يقل فيها القطاع الحكومي بنسبة 25% عن القطاع الخاص الذي يهرب إليه الأفراد.

تقليل الجاذبية

وأفاد الزامل أن القطاع الحكومي يعمل ما بين 32:35 ساعة أسبوعيا، بينما كان يعمل القطاع الخاص 48 ساعة في الأسبوع، ولذا سعت الدولة إلى تقليص ساعات العمل في الخاص لتصل إلى 40 ساعة، وزيادة ساعات العمل في الحكومي لتتساوى مع الخاص، مؤكداً أن زيادة ساعات العمل ليس حلا في تحسين جودة القطاع الحكومي، وربما يكون حلا فقط في تقليل الجاذبية إليه.

وحول نسبة الراتب في القطاعين، قال الزامل: يقل الراتب في القطاع الخاص بنسبة تتراوح من 30:40% عن الحكومي، معللا ذلك بالاعتماد على العمالة متدنية التكلفة في الـ 30 عاما الماضية، بيد أن الوضع تغير الآن واستوعبت الإدارة ضرورة توطين الوظائف، ومن ثم بدأت تظهر المشاكل أمام القطاع الخاص حيث رأت أن المواطن مستعد أن يترك القطاع الخاص بمجرد أن يجد فرصة عمل في القطاع الحكومي.

غير مقنع

أما الكاتب في جريدة الوطن فواز عزيز، قال لـ"سبق": القول بأن زيادة الساعات تزيد من الإنتاجية، ليس بحديث مقنع لأي فرد، وإذا كان كذلك فلماذا لا تزيد ساعات العمل في الشورى حتى تزيد إنتاجية المجلس الموقر، لافتا أن إنتاجية الموظف في القطاع العام لا تتعدى ساعات معدودة وزيادة ساعة لن يزيدها نهائيا.

وتابع قائلا: زيادة الإنتاجية تكون بتحفيز الموظف وتدريبه وإظهار قدراته وليس بزيادة عدد ساعات عمله.

ولفت إلى أن الحديث عن المساواة بين القطاعين من حيث عدد الساعات، يساهم في تحفيز الموظف للذهاب إلى القطاع الخاص، ليس بالمنطقي، فمن الأولى المساواة في الحقوق والواجبات والأداء الوظيفي وليس عدد الساعات، معربا عن أمله في عدم موافقة المجلس على مثل هذه المقترحات التي تهدر الوقت ليس إلا.

ورأى أن تبريرات مقترحي الفكرة غير مقنعة، وتساءل في نهاية حديثه أين خطط وزارة التخطيط لزيادة الإنتاجية؟

أفراد العائلة ناشدوا خادم الحرمين الشريفين وأهل الخير بمساعدتهم "تحت الإجراء".. تصاحب عائلة لاستخراج هوياتهم منذ33 عاماً

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م

http://sabq.org/W01gde

سلطان السلمي- سبق- جدة:
تعيش أسرة المتوفى محمد بن علي صغير بن فرج سعودي الجنسية بحسب تابعيته، والذي يبلغ عددهم أربعة أشخاص ثلاثة منهم ذكور، والرابعة أنثى بلا (هويات وطنية) منذ 33 عامًا، على الرغم من وجود هوية وطنية للأم وتابعية لوالدهم، ما حرمهم من حقوقهم الحياتية كمواطنين من أب وأم سعوديين، وذلك بسبب تشابه الأسماء بين الزوجين، الذي جعلهم يعيشون تحت تراكم الديون، ومساعدات أهل الخير.
"سبق" قامت بزيارة منزل العائلة والتقتهم لنقل معاناتهم المستمرة منذ 33 عامًا مع استخراج هوياتهم الوطنية.
وروى الابن ماجد لـ"سبق" بداية معاناتهم مع استخراج الهوية الوطنية لنا منذ عام 1403 هجري عند ذهاب أبي لتسجيل أحد إخوتي في الأحوال المدنية اكتشفوا تشابهًا في الأسماء بين أبي وأمي، بحكم أنهما أبناء عمومة، ورفضوا التسجيل حتى يتم تعديل الأسماء، وبعد فترة تم التعديل بالفعل، من ثم توفي والدي رحمة الله عليه، وقامت والدتي برفع معاملة لاستخراج هويات وطنية.
وتابع الابن ماجد بقوله: تقديم والدتي للمعاملة منذ 33 عامًا ولا تزال تحت الإجراء في الرياض، نقوم أنا ووالدتي بمراجعتها ما بين فترة وأخرى بحكم عدم الاستطاعة المالية للمراجعة بشكل مستمر. وبين ماجد أن آخر مراجعة لنا كانت قبل ثلاثة أشهر تقريبًا وكانت في أحوال المدنية بالوشم بقسم إدارة السجل المدني برقم قيد للمعاملة 114035.
وأشارت "حليمة علي"، والدة الأبناء والتي تحمل هوية وطنية سعودية: لدى أبنائي أرقام حاسب آلي جميعهم ما دون ابنتي رجاء، وذلك في وقتٍ سابق، بحسب "برنت"، احتفظ به من الأحوال المدنية. وبينت أن ذلك يؤكد أن أبنائي سعوديون ويستحقون استخراج هويات وطنية لهم، مثل باقي المواطنين، لافتة إلى عدم معرفتها التامة بعد إصدارها لهم.
وذكر الابن ماجد: حرمنا أنا وإخوتي من التعليم والصحة والوظائف والحرية والعيش كأسرة من أب سعودي وأم سعودية، وذلك بسبب تأخير معاملة. وقال: أنا وإخوتي متزوجون ولدينا أطفال بلا هويات أيضًا، ما سوف يوسع تلك الفجوة بشكل أكبر عند بلوغ أبنائي وأبناء إخوتي في المستقبل الكبير، نحن الآن نعيش تحت رحمة الله وأهل الخير.
ويذكر الابن أنه قبل شهر ونصف الشهر اندلع حريق بمنزلنا بسبب تماس كهربائي والتهم كل ما في البيت من أثاث بسيط وملابس وأجهزة، ما جعلنا ننام الآن في حوش المنزل الذي نغطي سقفه بقطع خشبية مهترئة يدخل بها الغبار وتعرضنا للخطر من قِبل المجرمين.
ختمت زيارتنا للعائلة بمناشدة من قِبل الأم التي تحمل هوية برقم (1128480868) ومن جميع أفرادها لخادم الحرمين الشريفين (حفظة الله) وأهل الخير، بمتابعة حالتهم، واستخراج هوياتهم الوطنية، ومساعدتهم بضائقتهم المالية.

إدارة المركز: تصرُّف العاملة يُعدُّ غريباً عليها لكنه لا يمنع من معاقبتها

مركز التأهيل الشامل بحائل يوضح ما نشرته "سبق" حول تعنيف نزيلة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://sabq.org/C01gde

خالد السليمي- سبق- حائل:
أوضح مركز التأهيل الشامل في منطقة حائل في رده على ما انفردت به "سبق" أمس، من تعرض نزيلة في المركز لاعتداء من قِبل عاملة النظافة الشخصية؛ ما أدى إلى كسر في فخذ النزيلة البالغة ١٣ عاماً، منها عشر سنوات في المركز، أن إحدى نزيلات المركز قد تعرضت لكسر في عظمة الفخذ؛ وهذا ما دعا إلى نقلها إلى مستشفى الملك خالد

بحائل لمعاينة الحالة، واتخاذ كامل التدابير الطبية اللازمة مع مثل هذه الحالات؛ إذ لوحظ عليها من قبل المناوبات شعورها بآلام في منطقة الفخذ؛ وهذا ما استدعى نقلها إلى المستشفى على وجه السرعة، بهدف التأكد من صحتها، وخلصت الفحوصات الطبية إلى أن لديها كسراً في عظمة الفخذ.

وبناء على ذلك تم إبلاغ أحد أقاربها، فيما تم التحقيق مع العاملة المتهمة بإلحاق الضرر بها من قِبل المسؤولات في القسم، وأنكرت العاملة المتهمة صحة ما نسب إليها من ادعاء، وأشارت إلى أنه بسبب نقلها من السرير اصطدمت قدمها بحافته.
وأضاف بيان مركز التأهيل أنه بعدما اتضح أن لديها كسراً في منطقة الفخذ، وفقاً لتقرير المستشفى، تم الرجوع إلى كاميرات المراقبة من قِبل موظفات المركز، واتضح أن عاملة العناية تسببت في كسر عظمة الفخذ، وتعريضها للإيذاء بتصرف متعمد من قِبل العاملة.
وذكر البيان أنه تمت إحالة العاملة إلى شرطة أعيرف في أمس الأول الاثنين، بخطاب رسمي، وبرقم (2376)، مع توثيق الحدث بفيلم الكاميرا عن العاملة. وبعد الإحالة تم إبلاغ شقيق المقيمة من القسم النسائي بأن العاملة أحيلت للتحقيق بهدف المحاسبة، ولم يكن هناك شكوى تسبق هذا الإجراء، وأن ما تم من تصريح تم بعد إجرائنا الموجَّه لقسم الشرطة.
في حين قال المدير العام لفرع الوزارة بمنطقة حائل، سالم بن عبدالكريم السبهان: إننا بدورنا لا نقر بأي خطأ أو تصرف خارج عن النظام مهما كانت الأسباب؛ فالمعاقون هم أبناؤنا وبناتنا وآباؤنا وأمهاتنا. مؤكداً أن المحاسبة ستطول جميع من يمارس أي تصرفات مخالفة ضد أي من نزلاء المركز، مؤكداً حرص إدارته على محاسبة العاملة لدى جهات الاختصاص نظرا لاعتدائها غير المبرر ضد النزيلة، الذي ترفضه المبادئ والأعراف وتعاليم ديننا الحنيف.
واعتبرت إدارة المركز أن ما بدر من تصرف خاطئ من قِبل العاملة يعد غريباً؛ إذ عرف عن العاملة عدم صدور أي تصرفات سلبية خلال عملها في المركز طوال الفترة الماضية، إلا أن إدارة المركز تؤكد أن ذلك لا يشفع بعدم معاقبتها وفقاً للنظام لدى جهات الاختصاص القضائية.

تتواصل اليوم مع رب العائلة "الشقيقي" ليكشف جوانب القضية

قناة فضائية تتفاعل مع تقرير "سبق" حول مأساة الـ11 فتاة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://sabq.org/iv1gde

سلطان السلمي- سبق- جدة:
تفاعل برنامج "الوطن اليوم"، الذي يعرض على قناة "الآن"، يومياً، في الساعة الثالثة عصراً بتوقيت السعودية، مع ما طرحته "سبق"، أمس، تحت عنوان: ("11 فتاة سكنهن الشوارع وسقفهن الكباري والسبب "أم أجنبية").
ومن المنتظر أن يتواصل البرنامج مع رب الأسرة بكري الشقيقي، في حلقة اليوم الثلاثاء، لمناقشة القضية، والكشف عن جوانبها وأطرافها، إذ تعيش أسرة "الشقيقي" المكوّنة من 16 فرداً من أب سعودي وأم من جنسية عربية، معاناة الحرمان من العيش والدراسة والعلاج بالمستشفيات الحكومية والوظائف، وفقدان حقوقهم كافة؛ كونهم لا يحملون هويات وطنية رغم حمل الأب الهوية السعودية؛ ما جعلهم يعيشون حالة فقرٍ شديدٍ وتراكمٍ للديون قذفت بهم إلى الشوارع وتحت الكباري.

خارجية السويد.. وملف حقوق الإنسان!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031034

يوسف القبلان

وهو ملف ينفتح على شعارات ومفاهيم وممارسات بطريقة انتقائية تفرضها ظروف سياسية معينة. حديث دولي متواصل عن الحرية والعدالة والمساواة، ومحاربة الفقر والجهل والمرض والعنصرية.

الملف يحمل عنوانا براقا، لكن محتوياته تظهر وتختفي بحسب مزاج ومصالح المسؤول عن الملف، فمن هو هذا المسؤول؟

من هو المسؤول الذي يفتح الملف على قضايا قانونية داخلية، ويغلق الملف أمام قضايا الانسان الذي فقد وطنه وتحول الى مشرد، يغلق الملف ويضعه في مكان سري حين تطرح قضية فلسطين، أو القضايا الأخرى المتعلقة بالعنصرية التي لا تزال موجودة في دول كثيرة تحاضر على العالم في قضية حقوق الانسان؟

من هو المسؤول عن الملف الذي يضع على المنصة من يعظ العالم ويحثه على تطبيق مبادئ حقوق الانسان وهو بعيد عمليا عن هذه المبادئ؟

من هو المسؤول الذي يضيء الضوء الأخضر ويفتح الطريق للتدخل في شؤون الدول الداخلية، والاعتراض على قوانينها وأنظمتها، ويرفض التدخل في شؤون دول أخرى؟

من هو المسؤول الذي يفتح الملف لحقوق الشواذ مثلا ويغلقه أمام قضايا الاحتلال، والارهاب الدولي، والعنصرية؟

إنه ملف تتقاذفه الرياح السياسية، وتلعب به الانتقائية وازدواجية المعايير. ملف يحضر ويغيب حسب رغبة (المسؤول عنه!)، ملف يغيب في حضرة الظلم والقتل والتدمير واهدار الكرامة الانسانية، ويحضر في قضايا قانونية داخلية تخضع لدستور ليس من صنع البشر. ملف يطالب بالعدالة والكرامة والتعايش، ويغيب عند ازدراء الأديان.

إنه ملف يخفيه (المسؤول عن الملف) عندما يتعلق الأمر بالأمن الوطني، ثم يفتحه للحديث عن الديموقراطية بمعاييره الخاصة التي يريد أن يفرضها على الدول الأخرى بطريقته (الخاصة) تتعارض مع قيم حقوق الانسان التي يحاضر عنها ويطالب بتطبيقها. إنه ملف تفتحه بعض الدول لغرض الابتزاز، وتغلقه حين تتحقق مصالحها السياسية والاقتصادية. ملف ينسى أو يتناسى أن حقوق الانسان حق لكل البشر، وأن استخدام (حقوق الانسان) كسلطة سياسية يتعارض مع مبادئ حقوق الانسان.

أمام هذا الملف الحافل بالمتناقضات جاء بيان المملكة القوي الواضح حين دان مجلس الوزراء التصريحات المسيئة الصادرة من وزيرة خارجية مملكة السويد التي تضمنت انتقادا لأحكام النظام القضائي الاسلامي المطبق في المملكة، القائم على الشريعة الاسلامية.

إن وزيرة خارجية السويد تنقصها الكثير من الحقائق وتصدر أحكاما تمثل تدخلا في شؤون الدول الأخرى، وتعبر عن جهل بالنظام الأساسي للحكم في المملكة، وهي تعلم أن من بين حقوق الانسان احترام الأديان والتنوع الثقافي والاجتماعي، وتعلم أيضا أن تدخلها يتعارض مع المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية.

ومن المؤسف أن تصدر أحكام متسرعة تعتمد على حملات اعلامية سطحية تجهل أو تتجاهل ثقافة المجتمعات وانجازاتها التنموية والانسانية. ومن المؤسف أكثر أن تتحول قضية حقوق الانسان الى ميدان للمزايدات السياسية وأن يتم التعامل معها بمعايير ازدواجية، وأن تفتح الساحة لكل من يريد لينصب نفسه سيدا وحكما في هذا المجال مهما كان سجله فيه.

توظيف المتطوعين.. لرعاية المعاقين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150318/Con20150318759652.htm

بشرى فيصل السباعي

تكررت حوادث تعرض أصحاب الاحتياجات الخاصة في مراكز الرعاية لإساءة المعاملة من قبل العاملين فيها، وكلما تكشفت حادثة حصلت فورة إعلامية حولها لكن بلا تغيير جوهري في الواقع، والواقع معقد، فحسب دراسات غربية كانت مهام رعاية أصحاب الاحتياجات الخاصة هي أكثر الأعمال التي تسبب الضغوطات النفسية الحادة التي تؤدي للكآبة ولارتفاع معدل إصابة من يقوم بها بالأمراض العضوية الناتجة عن شدة التوتر كأمراض القلب والشرايين، وتقصر أعمارهم بحوالي سبع سنوات من رعاية مجرد فرد واحد من أفراد العائلة لديه احتياجات خاصة، فكيف بمن عليه العناية بالعشرات من الغرباء من أصحاب الاحتياجات الخاصة؟ خاصة أن الناس يختلفون في طباعهم، فهناك من له بالفطرة طبع حنون ويحب القيام بدور الرعاية والعناية ويمتلك ما يتطلبه هذا الدور من صبر وحلم وسعة نفسية وطاقة روحية، وهناك من له طبع حاد لا يحتمل القيام بهذا الدور ولو كان يأخذ عليه مالا، ولهذا أن قام به مضطرا لأنه لم يجد وظيفة أخرى فهو بالتأكيد لن يكون له سلوك من أقبل على هذا العمل لأن لديه ميلا نفسيا وروحيا للقيام به، ومؤشرا أساسيا على أن لدى الشخص هذا الميل الفطري المساعد على أن يقوم بهذا الدور الحساس هو تطوعه للقيام به، وفتح باب التطوع لرعاية اصحاب الاحتياجات الخاصة يخفف الضغط على العاملين بتلك المراكز ويوجد رقيبا عليهم ومعمول به في الدول الغربية، وكثير من المحللين لظاهرة الارهاب يقولون إن غياب مجالات العمل التطوعي في العالم العربي من العوامل التي تسوغ للشباب المتحمس -الذي لديه رغبة للتطوع بجهده- الالتحاق بالجماعات الإرهابية وأيضا افتعال الشغب باسم الاحتساب، فالعمل التطوعي المنتظم لا يزال غير مألوف بالعالم العربي وثقافته وخطابه الديني.

المراكز الصحية يا معالي الوزير

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25521

علي الخبتي

لا بد من تفعيل مراكز صحة الرعاية الأولية بشكل يتم فيه فتح ملفات لتسجيل سكان الحي، ودعمه بالطواقم الكافية للحالات الطارئة والأمراض التي لا تتطلب خدمات صحية متقدمة

زرت المركز الصحي في الحي الذي أقطنه، وللأمانة فقد فوجئت بما رأيت إيجابا وسلبا.

فوجئت أن فيه ثمانية أطباء، البعض منهم في عيادات تخصصية مثل الأسنان والباطنية والنساء والولادة، وصيدلية وعدد من الممرضات والعاملين والعاملات والموظفين والموظفات.

وكنت أَهُم بزيارة مديره للاستزادة وأخذ إحصاءات وأرقام دقيقة لكل ما تقدم، إلا أن ارتباطا لاحقا منعني من صرف مزيد من الوقت. وأما السلبيات، فكان أهمها المبنى الذي لا يليق، حيث الفحص الأولي يتم من قبل الممرضة في مطبخ المبنى الذي يشغله المركز الصحي، وهو مكان ضيق جدا وتنبع منه روائح! وكذلك السجلات الورقية ونحن في العصر الرقمي، ولا أفهم إصرارنا على استخدام الورق، رغم الصعوبة والوقت والمال الذي نصرفه في شراء الملفات والأبواك والأقلام إلى آخر المستلزمات القرطاسية المعروفة والمكلفة، التي يمكن أن يستعاض عنها بأجهزة كمبيوتر لعمل ملفات رقمية للمرضى، وتستخدم من قبل الأطباء والصيدلية تماما مثل المستشفيات وهو أمر غير مكلف.
هذه المراكز بهذه الإمكانات يمكن أن يتم تحسينها بإضافة تخصصات مثل: العيون والأذن والأنف والحنجرة وإشاعة وجهاز لتخطيط القلب، وبهذا يمكننا توفير كثير من الجهد والوقت على المرضى، والأهم تخفيف الضغط على المستشفيات.
إذا فعلنا ذلك سنعمل على بث الحياة في مراكز الأحياء، بحيث يكون للمواطن سجل طبي رقمي تماما مثل المستشفيات الكبيرة، وفيه مرافق ذات جودة إنشائية واحترافية في التعامل مع الحالات التي تصل إليه.
حديثنا هنا اليوم يتركز على المراكز الصحية ولهذا نسأل: لماذا لا يتم تحسينها؟ عدد المراكز الصحية الموجودة على طول البلاد وعرضها كاف، ونحتاج فقط إلى تحسين مستواها لنوفر الوقت والجهد على المرضى، ونخفف الضغوط المتزايدة على المستشفيات من قبل مرتاديها، فمعظمهم يرتادها لأسباب تستطيع المراكز الصحية الوفاء بها. هل لاحظتم الزحام الشديد في المستشفيات العامة؟ لا تكاد تجد طريقا في الممرات دون أن يصطدم كتفك بكتف أخرى. هذا الاحتشاد اللافت للنظر يقول لنا أشياء:
أولا يلاحظ أن المراجعين للمستشفيات الكبيرة يدخلون المستشفى لأسباب كثيرة لا تحتاج مراجعتها إلى المستشفيات الكبيرة، وهذا خلل كبير يشغل العاملين في المستشفيات الكبيرة التي يجب أن تفرغ كل إمكاناتها للأمور التي تستحقها فعلا.
فقد الثقة في مراكز الأحياء على الرغم مما يصرف عليها من مال وجهد مشكلة لا بد من حلها. لا بد من تفعيل تلك المراكز بشكل يتم فيه فتح ملفات لتسجيل سكان الحي، ودعمه بالطواقم الكافية للحالات الطارئة والأمراض التي لا تتطلب خدمات صحية متقدمة، بدرجة نعيد الثقة فيها إلى المواطن ونجعل الجمهور يتجه إليها لمعالجة تلك الأمراض، ومن تثبت حاجته إلى خدمات صحية متقدمة، يتم تحويله إلى المستشفى المناسب أو حتى للعلاج خارج المملكة.
يا أحبتي، لماذا لا نعمل كما يعمل الآخرون، فالأمر ليست فيه صعوبة ويقلل من التدافع المحموم غير المبرر على المستشفيات الكبيرة. في دول العالم إذا شعرت بألم تذهب إلى طبيب العائلة في مكان يشبه المراكز الصحية لدينا التي أظن أنها أنشئت على غراره. حتى العمليات البسيطة إزالة التهاب أو عملية خراج أو ضمادات بكل أنواعها تتم في تلك المراكز، إضافة إلى علاج الأمراض الشائعة البسيطة.
هذا يوفر علينا كثيرا من الجهود، ويجعل خدماتنا الصحية تبدو عالية المستوى.
حدثني صديق أنه حاول الحصول على سرير بشكل عاجل في مستشفى خاص أو عام كبير أو صغير لحالة طارئة لقريبة له، فلم يجد إلا بتدخلات مسؤولين وبعد يومين من بحثه. وآخر أقسم أن إسعافا دار بقريبة له على كل المستشفيات حتى تدنت حالتها وفقدت الوعي!
وقد تكون لكل منكم قصة. المطلوب الآن كخطوة أولى بث الحياة في مراكز الأحياء حتى تحصل على ثقة المواطن، بحيث يكون له سجل طبي ومرافق ذات جودة إنشائية واحترافية في التعامل مع الحالات التي تصل إليه كما ذكرنا سابقا، وطلب زيارة أخرى وتوثيق كل ذلك في السجل لمتابعة الحالات.
هنا نستطيع أن نخفف العبء على وزارة الصحة بالمطالبات والاستمرار في بناء صروح صحية كبيرة وكثيرة، قد لا نحتاج إليها جميعها في حالة تم تفعيل مراكز الأحياء. صحيح أن هناك زيادات في أعداد السكان، لكن المطالبات بإنشاء مرافق صحية بالشكل الذي نسمعه ونراه سببه لجوء الناس جميعهم إلى تلك المرافق، لأن الثقة مفقودة تماما في مراكز الأحياء التي تدعو بعضها إلى الشفقة.
تفعيل دور مراكز الأحياء يمكنه مباشرة من تولي الحالات الطارئة بشكل أولي إلى أن تصل إلى المستوى الطبي الذي تحتاج إليه قبل فوات الأوان، فبعض الحالات لا يجب أن تتأخر عن عشر دقائق، حمانا الله وإياكم، خصوصا في المدن الكبيرة التي قد تكون فيها صعوبة لمباشرة حالات طارئة خلال عشر دقائق. إلى جانب أن مراجعة الأحياء توفر الوقت على الناس وتخفف الازدحام على المستشفيات.
خلاصة القول: إذا كانت المراكز الصحية في مقار مناسبة وتوافرت فيها الخدمات والطواقم المناسبة للحالات الطارئة والشائعة، وتفتح سجلات لسكان الحي لمتابعة حالاتهم، سنعيد الثقة على مدى فترة بسيطة إلى هذه المراكز. عندما يبدأ سكان الحي يتحدثون إلى بعضهم أن مركز حيهم يوجد في مكان مناسب وتم دعمه بطواقم مناسبة وفتحت سجلات للمرضى لمتابعة حالاتهم.

أرجو أن يعطي وزير الصحة الجديد -وهو الإداري القدير- هذه المراكز جزءا من انتباهه، وأنا واثق من تمكنه من إعادة الحياة والثقة والدور الفاعل لتلك المراكز، وسنرى أثر ذلك مباشرة. قد يكون من المناسب وجود وكالة للوزارة للمراكز الصحية ليتم التركيز وتكثيف المتابعة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكد على أهمية تضافر الجهود لتيسير وصول المساعدات للمناطق المحاصرة

مجلس التعاون يعرب عن قلقه واستيائه من تدهور الأوضاع الإنسانية للشعب السوري

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/18/article_941007.html

الاقتصادية» من الرياض»
أعربت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن بالغ القلق والاستياء من استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية للشعب السوري، التي أشار إليها تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في سورية وناقشه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمس.
وشددت دول مجلس التعاون في بيان مشترك على أهمية تضافر الجهود من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2165 الذي نص على تيسير وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية لجميع المناطق المحاصرة والمتضررين من المدنيين، والجهود الهادفة المختلفة لمساعدة وحماية النازحين واللاجئين السوريين والدول المستضيفة لهم.
ودعت دول مجلس التعاون جميع الدول إلى المشاركة بصورة فاعلة في مؤتمر المانحين الكويت (3) الذي يعقد في 31 مارس الجاري، للإسهام في التخفيف من المعاناة الإنسانية التي يعانيها الشعب السوري على مدى السنوات السابقة.
وأدان فيصل بن عبدالله آل حنزاب سفير قطر في الأمم المتحدة في جنيف في بيان نيابة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مواصلة الحكومة السورية لرفضها السماح للجنة الدولية للتحقيق بالدخول إلى الأراضي السورية لتنفيذ ولايتها بها بشكل كامل، مؤكدا أهمية دعوة اللجنة الدولية الواردة في التقرير بخصوص الحاجة الملحة لعمل دولي منسق ومتواصل لإيجاد حل سياسي للنزاع، ووقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها الشعب السوري الشقيق بما يتوافق مع بيان جنيف (1) وما نص عليه بخصوص تشكيل هيئة حكم انتقالية تمارس السلطات التنفيذية المختلفة بما يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، معربا عن أمل دول مجلس التعاون في نجاح المساعي والجهود المبذولة على جميع الصعد لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 جماد الاول 1436هـ - 18 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150318/Cartoon201503186346.htm